وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق و العلوم ا لسياسية
قسم العلوم السياسية

# دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

# دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي (2010-2022)

**مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**
**تخصص: سياسة عامة**

**إعداد الطالبان:**
**حوامدي أحمد طه**
**سلامي حمزة**

**الأستاذ المشرف:**

**د. جراية الصادق**

| | | |
|---|---|---|
| أ. عبادي خير الدين | **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي** | **رئيسا** |
| **د. جراية الصادق** | **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي** | **مشرفا ومقررا** |
| **د. موساوي راشدة** | **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي** | **مناقشا** |

**الموسم الجامعي : 2023/2022**

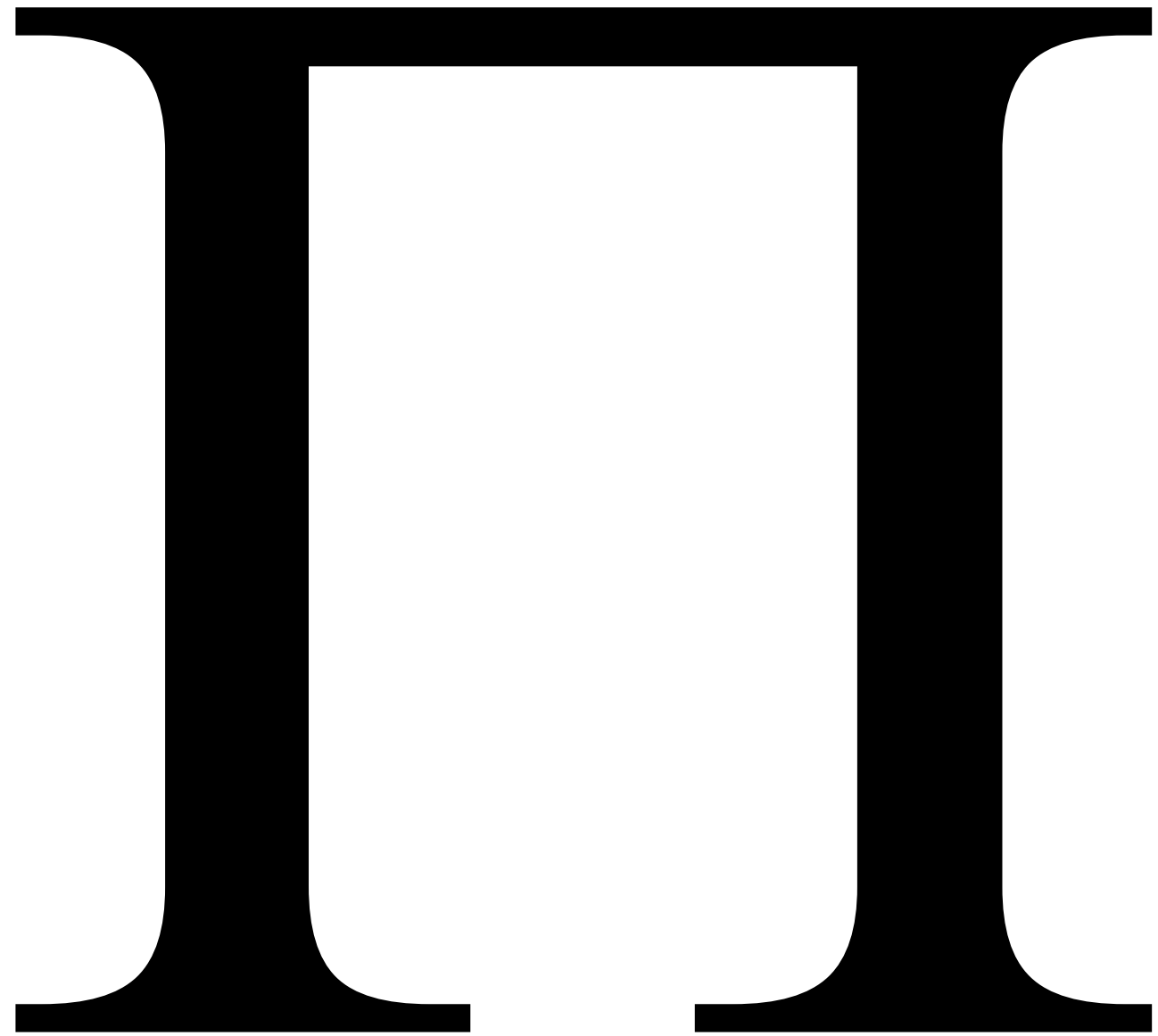

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات..
الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا الإنجاز العلمي المتواضع..
الحمد لله الذي رزقنا بأستاذ كان لنا بمنزل الوالد..
تحية طيبة إلى من تكرم بقبول الإشراف علينا رغم العوائق والعقبات..
إلى من لم يبخل علينا بتوجهاته القيمة .. ولا بوقته الثمين..
إلى من أنار لنا طريق البحث العلمي..
الأستاذ المحترم والمتواضع أمام سعة علمه
"..د. الصادق جراية.."
فله منا كامل الشكر والتقدير والاحتِرام والامتنان..
كما نشمل بوافر شكرنا كل الأساتذة
الذي رافقونا خلال مشوارنا الجامعي ووجهونا بمختلف النصائح..
ولا نغفل من ثنائنا الى كل من ساعدنا في هذا البحث ولو بكلمة طيبة..

# الإهـداء

اهدي هذا البحث الى الوالدين الكريمين أمي وأبي اطال الله في عمرهما

الى اخوتي الاعزاء.

والى جميع الاهل والاقارب كافة

والى اساتذتنا

متمنيا لهم حياة موفقة

*أحمد طه*

الإهـداء

**أهدي ثمرة جهدي وفحوى عملي هذا**

**إلى من حملني وهن على وهن وأرضعتني حب العمل منذ نعومة أظافري**

**إلى من تحت أقدامها الجنة إلى أول كلمة نطق بها لساني وأضاءت درب كياني.**

*** أمي الحبيبة * أطال الله في عمرها**

**إلى الذي أواني بحبه وعطفه وساعدني في الوصول إلى النجاح وطعّم عقلي بالعلم والإيمان وغذّى جسمي بالحلال.**

***أبي الغالي حفظه الله***

**إلى أعز الناس اخوتي**

**إلى كل زميلاتنا في العمل**

**إلى كل من علمني حرفا وفتح لي به طريق العلم والمعرفة.**

حمزة

# الفهرس

**التشكرات**.....

**الإهداء**.....

**خطة البحث**.....

**ملخص الدراسة**.....

**فهرس المحتويات**.....

**فهرس الجداول**.....

**مقدمة**.....**1-6**

**الفصل الأول**: الإطار النظري للدراسة.....**7**

**المبحث الأول**: السياسة الزراعة.....**8**

**المطلب الأول**: مفهوم السياسة الزراعية.....**8**

اولا-مفهوم السياسة الزراعية.....**8**

1-تعريف الزراعة.....**8**

2-تعريف السياسة الزراعية.....**9**

ثانيا-أنواع السياسة الزراعية.....**11**

1-سياسة الإصلاح الزراعي.....**11**

2-سياسة التوجيه الزراعي.....**12**

3-سياسة الثورة الزراعية.....**12**

ثالثا-أهداف السياسة الزراعية.....13

1-تحقيق التوزيع للدخل والثروة.....14

2-تحقيق الكفاءة والانتاجية.....14

3-استغلال الموارد.....14

رابعا-مؤشرات السياسة الزراعية.....**16**

1-كيفية حساب معدل النمو الزراعي السنوية.....16

2-مؤشرات تقييم السياسات الزراعية.....16

**المطلب الثاني**: السياسة الزراعية في الجزائر.....**18**

**أولا:** السياسات الزراعية في الجزائر قبل الاصلاحات الاقتصادية.....**18**

**1-**السياسة الزراعية في الجزائر قبل الاستعمار.....**18**

**2-السياسة** الزراعية في الجزائر ابان العهد الاستعمار.....**18**

**3-**السياسة الزراعية الجزائرية بعد الاستقلال 1962-1981.....**18**

**4-مرحلة** إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي 1981-1990.....**19**

**ثانيا:** السياسة الزراعية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999.....**20**

1-التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري لسنة 1990.....**20**

2-صدور الامر رقم 26/95 المؤرخ سنة 1995.....**22**
3-صدور المرسوم التنفيذي رقم 47 بتاريخ 15 ديسمبر 1997.....**23**
**ثالثا**-تطورات السياسة الزراعية الجزائرية خلال العشرية الاخيرة.....**24**
1-السياسة الزراعية في إطار البرنامج الوطني للفلاحة لفترة 2000-2004.....**24**
2-التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري لسنة 2008.....**25**
3-قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة لسنة 2010.....**26**
**المبحث الثاني**: الأمن الغذائي.....**30**

**المطلب الأول**: مفهوم الأمن الغذائي.....**30**

اولا-تعريف الأمن الغذائي.....**30**
ثانيا-عناصر ومستويات الأمن الغذائي.....**33**
1-عناصر الأمن الغذائي.....**33**

2-مستويات الأمن الغذائي.....**34**

ثالثا-أبعاد ومرتكزات الأمن الغذائي.....**34**
1-أبعاد الأمن الغذائي.....35
2-مرتكزات الأمن الغذائي.....36
3-مقومات الأمن الغذائي.....**37**
رابعا-مؤشرات الأمن الغذائي.....**38**
1-الناتج المحلي الاجمالي.....38
2-الناتج المحلي الزراعي.....39
3-متوسط استهلاك الفرد من الغذاء.....39
4-مرونة الطلب السعرية.....39
5-مرونة الطلب الداخلية.....40
**المطلب الثاني**: الأمن الغذائي في الجزائر.....**40**

**الفصل الثاني**: دور ومديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي في تحقيق الامن الغذائي.....**44**

**المبحث الأول**: التعريف بالمديرية.....**45**

**المطلب الأول**: الامكانيات الفلاحية لولاية الوادي.....**45**

**أولا**: التعريف بالولاية.....**45**

**ثانيا:** الامكانيات الفلاحية للولاية.....**46**

1-الامكانيات المائية.....46
2-شبكة السقي.....47
3-تساقط الامطار.....47
4-استعمال الاراضي.....47
5-قدرات التخزين.....48
6-مستلزمات الانتاج.....48

7-هيئات الدعم.....48
**المطلب الثاني**: نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.....**49**

**أولا:** مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.....**49**

**ثانيا:** الهيكل التنظيمي للمديرية.....**49**

1-الهيكل الاداري للمديرية.....**49**
2-مهام مديرية المصالح الفلاحية...**50**
3-المهام التي تؤديها مصالح مديرية المصالح الفلاحية.....**51**
**المبحث الثاني**: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.....**53**

**المطلب الأول**: برامج المديرية في إطار مخطط PNDA لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.....**53**

1-أهداف المديرية من خلال مخطط PNDA.....**53**
2-الدعم المقدم من طرف المديرية في إطار مخطط PNDA...**54**
3-دور المديرية في برنامج التنمية الفلاحية والريفية.....**55**
4-نجاح البرنامج من طرف المديرية.....**56**
**المطلب الثاني**: تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي REA على الأمن الغذائي في الوادي.....**56**

1-اهداف المديرية من خلال سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي REA.....**56**
2-الدعم المقدم من طرف المديرية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي...**57**
3-دور مديرية المصالح الفلاحية في انجاز برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي REA.....**58**
4-نجاحات برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الولاية.....**58**
**المبحث الثالث**: اسهامات القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الولاية.....**60**

**المطلب الأول**: انجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي.....**60**

1-الامتيازات الفلاحية.....**60**
2-الكهرباء الفلاحية...**61**
3-المسالك الفلاحية.....62
4-استصلاح الأراضي...**62**
**المطلب الثاني**: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية الوادي.....**63**

1-معيقات ادارية.....**63**
2-معيقات تتعلق بالموارد والامكانيات...**63**
3-معيقات بشرية.....**64**

**المطلب الثالث**: أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية الوادي.....**65**

**الخاتمة**.....**70**

**المراجع**.....**72**

## فـهرس الجداول


| الرقم | العنـــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية الوادي الى غاية ديسمبر 2022 | 46 |
| 02 | أكبر الدوائر المستفيدة من الدعم الفلاحي في الوادي في إطار PNDA | 55 |
| 03 | جدول يمثل جميع الشعب المدعمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي 2010-2023. | 57 |

**اللغة العربية**

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، حيث يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا منذ الاستقلال، فالجزائر التي كانت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمول أوروبا المتوسطية وفرنسا على وجه الخصوص بالحبوب والمنتجات الزراعية، جزائر الريف التي احتضنت الثورة ودعمتها والتي كانت تدعى في وقت مضى ليس بالبعيد ب: "سلة خبز البحر الأبيض المتوسط"، وجدت نفسها بعد الاستقلال تعاني من ظاهرة أنهكتنها هي "العجز الغذائي.." وعليه سنحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه عرض حالة الجزائر، إذ سنتطرق الى واقع الأمن الغذائي بالجزائر بالإضافة الى أبرز السياسات المسطرة ضمن استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، مع محاولتنا لتقييم ما أسفرت عنه سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

**الكلمات المفتاحية**: السياسة الزراعية - الأمن الغذائي - القطاع الزراعي - التنمية الزراعية.

**Summary :**

Est de la sécurité alimentaire et le sujet d'une grande importance pour The issue of food security is of great importance to Algeria, as it constitutes one of the most important challenges facing our country since independence. Algeria, which was in the eighteenth and nineteenth centuries, funded Mediterranean Europe and France in particular with grains and agricultural products. Not so long ago, with: “The bread basket of the Mediterranean”, it found itself after independence suffering from a phenomenon that exhausted it, which is the “food deficit..” Therefore, we will try, through this research paper, to present the case of Algeria, as we will touch on the reality of food security in Algeria in addition to the most prominent The policies governed within the agricultural and rural development strategy, with our attempt to evaluate the results of the agricultural support policy during the implementation of the National Plan for Agricultural Development.

**Keywords:** agricultural policy - food security - agricultural sector - agricultural development

# مقدمة

لقد شهد العالم النامي في النصف الثاني من القرن العشرين أزمتين حادتين أخذتا في التفاقم عبر الزمن الأولى أزمة المديونية الخارجية وخدمتها، والثانية أزمة الأمن الغذائي وعدم القدرة على سد رغبات المواطنين بالسلع الغذائية الضرورية للحياة، وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين هاتين الأزمتين فان السياسات المتبعة لحلهما مختلفة اختلافا جذريا كما أن السبيل الى حلهم لم تعد في يد السلطة المحلية متعلقة بالبلد المعني وانما تعدت ذلك لتصبح لمتغيرات وظروف داخلية وخارجية عالمية.

ويعتبر الأمن الغذائي أحد أهم القضايا الشائعة، ذلك أنه أصبح ورقة ضغط سياسية تمارسها الدول المتقدمة وشركائها الاستثمارية ضد دول العالم النامي عموما، والوطن العربي بوجه خاص، ووقع هذا المشكل في الجزائر حاله حال معظم الدول النامية والدول العربية خاصة حيث تشير الدراسات بأن اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على البح النفطي أي 90 % وانتاجها الزراعي والصناعي ضعيف جدا حيث تستورد ما بين 50 و 60 % من حاجياتها الغذائية ويبلغ حجم وارداتها السنوية من الحبوب أكثر من خمسة ملايين طن، وهي بذلك تفتقد للأمن الغذائي، رغم بعض الجهود المبذولة من خلال بعض الخطط وبرامج التنمية التي استهدفت القطاع الزراعي وأعطت له الأولوية في سبيل تحقيق التنمية الزراعية من خلال الاستقلال الغذائي، الذي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها بعيدة عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وهو الذي أصبح مشكل يؤرق المستهلك البسيط الذي أصبح يدفع ثمن الاختلالات في الأسعار ويتأثر لمجرد جفاف أو فيضان أو حتى أزمة صقيع لذلك لابد من استكمال الاستقلال السياسي باستقلال غذائي اقتصادي.

وفي إطار المسعى نحو تحقيق الأمن الغذائي لجأت الجزائر كغيرها من الدول على مدار أربعة عقود الماضية من الاستقلال الى سلسلة من الإصلاحات والسياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة، وقد كانت الحجة المقدمة في كل مرة ترتكز على إرادة الدولة في النهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الشروط اللازمة له على نحو ويجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الدولية ( التغير المناخي، الأزمة الغذائية.).. والتحولات الداخلية، وفي مقدمتها تلبية الطلب على الغذاء، للحيلولة دون وقوع البلد في تبعية غذائية للخارج.

وفي هذا السياق تعد سياسة التنمية الفلاحية سنة 2000 وسياسة التنمية الفلاحية والريفية سنة 2004 بالإضافة الى سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أعلنت عنهم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية بداية من سنة 2009، والتي ركزة فيها على ولاية الوادي خاصة أحد الركائز الكبر لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع لها للأمن الغذائي من أهمية ودور في دفع بعجلة التنمية الاقتصادية من أجل الوصول الى تحقيق تنمية شاملة على مستوى الدولة ككل.

كذلك الربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي، الذي من شأنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي ضف الى ذلك التعرف على الأليات والأشكال التي اتخذتها الجزائر من خلال برامج الدعم ضمن سياساتها والأثار المترتبة عليها.

**إشكالية الدراسة:**

يتمثل تحديد إشكالية البحث في السعي الى الارتقاء بالسياسات الزراعية من أجل الوصول الى المستوى التنموي وتحقيق الأمن الغذائي المطلوب وذلك عبر تكريس سياسة زراعية فعالة قادرة على تحقيق ذلك وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

ومنه تندرج تحت الإشكالية الفرعية الأتية:

1-ما المقصود بالسياسة الزراعية والامن الغذائي؟

2-هل الجزائر من خلال سياستها الزراعية المتبعة في ولاية الوادي حققت أمنها الغذائي؟

للإجابة على هذه الإشكالية وضعت الفرضيات التالية:

1-كلما جسدت سياسة زراعية جيدة أدى ذلك الى تحقيق أمن غذائي على مدى الطويل.

2-خطت الجزائر خطوات حقيقية نحو تحقيق الأمن الغذائي الشامل من خلال العديد من السياسات الزراعية التي تبين مدى نجاعة الإصلاحات التي قامت بها.

3-ساهمت السياسات والاستراتيجيات المتبناة من طرف وزارة الفلاحة في السنوات الأخيرة في تحسن مستويات الأمن الغذائي في الجزائر.

4-ان مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بحل جميع المشاكل وتحديات التي تواجه سياستها

**أدبيات دراسية:**

ان الدراسة حول موضوع السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي قليلة فلا توجد دراسات تناولت الموضوع بشكل مباشر، فحول هذا الموضوع هناك:

- دراسة للكتاب فوزية غربي بعنوان: " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر" الأمن الغذائي اسمه " السياسات الزراعية في البلدان العربية، واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر أين وتوصلت الى أن الأمن الغذائي في البلدان العربية عموما والجزائر خصوصا مزال أمامه الكثير من الأشواط لكي يصل الى الطموحات، وأين فرقت بينه وبين الاكتفاء الذاتي موضحة الاختلاف فيما بينهم، بالإضافة الى هذا توصلت الى أن الأمن الغذائي ضروري لتحقيق الأمن القومي وذلك يكون بمجموعة من السياقات الزراعية.

- كذلك أطروحة ماجيستير تحت عنوان: " السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" لبلال كزار حيث توصل الى أن الأفاق المستقبلية لزراعة الجزائرية والأمن الغذائي مرتبط بالسياسة المنتهجة وكذلك نسبة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي والتكوين الإنساني الذي من شأنه أن يحقق الأمن الغذائي.

**أسباب الدراسة:**

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع، ويمكن تقسيمها الى:

**أ/ الأسباب الذاتية:**

- الحيل في الدراسة الى مواضيع تنموية.

- الرغبة في البحث في السياسات الزراعية الجزائرية وكيفية تحقيقها للأمن الغذائي وكذا البحث في الأسباب التي جعلت الجزائر تجد حملة من المعيقات في تحقيق أمنها الغذائي.

**ب/ الأسباب الموضوعية:**

- يعتبر الموضوع داخل ضمن التخصص سياسات عامة.

- كون الأمن الغذائي من المفاهيم التي اختلفت أراء الباحثين في تحديدها.

- الغموض الذي يكشف موضوع الأمن الغذائي ما دفعنا الى دراسة هذا الموضوع نظرا لما له من أهمية على المستوى الوطني.

- يعتبر موضوع البحث من المواضيع الحديثة كما أن موضوع السياسة الزراعية والأمن الغذائي أصبح واقعا ملحا لدراسة يستحيل التغاضي عنها.

**أهمية الدراسة:**

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

**أ/ الأهمية العلمية:**

- محاولة الوصول الى تعريف واضح وشامل لكل من الأمن الغذائي والسياسة الزراعية حيث يمكن الاعتماد عليهم لفهم موضوعنا.

- محاولة معرفة أهمية السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الجزائر.

- تزويد المكتبة العلمية ببحث في المجال الزراعي في جانب سياسي.

**ب/ الأهمية العملية:**

- محاولة الكشف عن حقيقة دور السياسات الزراعية في توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد.

- التعرف على واقع السياسات الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

**حدود الدراسة:**

موضوع الدراسة يتمحور حول دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي (2010-2022)

**مناهج و اقترابات الدراسة:**

**المنهج الوصفي:**

تم استخدامه من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي للدراسة ووصف متغيرات الدراسة وصفا تفصيليا.

**منهج دراسة الحالة:**

وهو ذلك المنهج الذي يتجه الى جميع البيانات العلمية قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية بين أجزائها[1], وتم استخدامه بغرض التعرف على السياسات التي تتبعها مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات**, الجزائر, كلية العلوم السياسية, 2007,ص 8.

**المقابلة:** من خلال لقاءات مع اداريين ورؤساء مصالح مديرية المصالح الفلاحية.

أما الإقترابات فاعتمدنا على

**الاقتراب المؤسسي:** مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات و المخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه.

**الاقتراب القانوني:** أول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية هو الاقتراب القانوني، وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار المشروعية القانونية للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا

**صعوبات الدراسة:**

من ضمن الصعوبات التي اعترضت طريقنا لإنجاز هذا المبحث نذكر ما يلي:

- عدم إعطاء الوثائق و إخفاء بعض الاحصائيات.

- عدم وجود مرجعية فكرية تؤسس لتحديد مفهوم الأمن الغذائي، أين تم قرنه بمفهوم الاكتفاء الذاتي وجعله مرادف له في كثير من الدراسات.

**تقسيم الدراسة:**

قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التطرق الى مفهوم السياسة الزراعية، أنواعها، أهدافها، مؤشراتها، أما في المبحث الثاني خصص للأمن الغذائي كمفهوم وعناصره وأبعاده ومؤشرات قياسه.

أما الفصل الثاني فقد تم التعرف على علاقة السياسة الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر، أين قسم الى مبحثين كان الحديث فيهما على مجموعة الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسة ضف الى ذلك تم التعرف على مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وكذا تقيمه وإعطاء رؤية مستقبلية لهذه السياسات وكذا الأمن الغذائي.

أما الفصل الثالث خصص للدراسة الميدانية، وتم التركيز على مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي حيث كان المبحث الأول عبارة عن دراسة فنية للمديرية في حين عالج المبحث الثاني البرامج التي تعمل بها المديرية لتحقيق الأمن الغذائي. في حين المبحث الثالث تم من خلاله تقييم السياسات الزراعية للمديرية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال المقابلات التي أجريتها مع المسؤولين في المديرية.

# الفـــصل الأول

## الإطار النظري

لقد أصبحت السياسة الزراعية سمة العصر، حيث أضحى تأثيرها على اتجاهات وسلوكيات النظام السياسي وكذلك الأفراد واضحا وجليا باعتبارها صانعا للحدث على الأقل في الآونة الأخيرة ( منذ الأزمنة النفطية). وهذا ما جعلها عاملا مهما وجد مؤشرا في الحياة العامة لكل المجتمعات، ومنه نجد الأمن الغذائي والذي يعد من المفاهيم البالغة الأهمية والتي تلعب دورا فعالا في الحكم على مدى نجاعة السياسات الزراعية لأي دولة.

ونظرا لما تتسم به الدراسات في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا بالنسبية وعدم ثبات المتغيرات الموجودة سيتم العمل على تحديد تعريف واضح وشامل لكل من مفهومي السياسة الزراعية والأمن الغذائي على الرغم من تكاثف جهود الباحثين في ضبط هذين المفهومين.

سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

**المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية**

**المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي**

## المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية من أهم الاليات التي تتبناها البلدان النامية خاصة، لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط الازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

وترشى السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على احداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره، بما لا تتعارض وتوجهات السياسة العامة.

وقبل التطرق الى مختلف المفاهيم لابد من التطرق لما يحمله هذا المبحث من خطوات، بحيث تم تقسيم هذا الأخير الى أربعة مطالب أو عناوين رئيسية.

### المطلب الاول: السياسة الزراعية

**أولا/ مفهوم السياسة الزراعية:**

**1-تعريف الزراعة:**

**أ-لغة:**

الزراعة هي القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث وزرع وري ونحو ذلك.

والزراعة من زرع – يزرع - زراعة[1]

زراعة هي: أ. مصدر فلح ب. حراثة وزراعة.[2]

**ب-اصطلاحا:**

تعرف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا نظرا لأنه كان ينظر الى الزراعة قديما على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى حين موعد حصادها فتحصد.

وتصنف الزراعة العالمية الى زراعة متقدمة وأخرى أو تقليدية وثالثة نامية، بذلك نجد ثلاث أصناف من الزراعة:

**أ/ الزراعة المتقدمة:** هي التي يتم استخدام أساليب إنتاجية جديدة عصرية مما أدى الى اشباع رغبات السكان.

**ب/ الزراعة المتخلفة أو التقليدية:** فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر انتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في انتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان.

**ج/ الزراعة النامية:** فهي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الصنفين السابقين من الزراعة، أي تلك الزراعات التقليدية التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم عن طريق استخدام وسائل إنتاجية عصرية[3].

**2-السياسة الزراعية**

تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات الأخرى وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق أمن غذائي شامل.

ولقد جاء تعريفها على أنها "عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية "[4].

وكذلك جاء تعريفها على أنها "نمط لتخصيص الموارد الأكثر فعالية في السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير" ويفهم من هذا التعريف بأن السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الأسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية[5].

وجاء تعريفها على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، اذ أنها تعمل على أحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط , مصر, 2004, ص 44.

[2] جبران مسعود، **معجم الرائد**، دار العالم للملايين، مصر,ط7, 1992, ص 89.

[3] نان عبد الكريم الدليمي، **الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها**، متحصل عليها من: يوم السبت 11.5.2016الساعة، جانفي http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.ospr?fid=11&licd=34810

[4] محمد سيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت, 1998, ص75.

[5] فوزية غربي, **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**, أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير, 2008, ص 74.

التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية، والفن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، وهي بذلك تعمل على احداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية[1].

ومن خلال ما سبق نصل الى التعريف الاجرائي لسياسة الزراعية وهو كالتالي: هي تلك البرامج الحكومية التي تتضمن مجموعة من السياسات الزراعية التي تهدف الى تحقيق التنمية الزراعية والتي من خلالها يتم تحقيق كل من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

ومن خلال هذه التعريفات ولتقديم برامج السياسات الزراعية لابد من:

- فحص الظروف والمشكلات وتحديد أفضل الأوضاع.
- دراسة عناصر السياسة الزراعية المقترحة ووصفها وصفا دقيقا بهدف:
  - معرفة الفئات التي تضار والتي تستفيد من السياسة موضع التنفيذ.
  - معرفة مدى ملائمة الأساليب للتشريعات والعادات والتقاليد السائدة.
  - التعرف على مدى فاعلية الأساليب في تحقيق الأهداف المنشودة ومقارنة تكاليفها[2] مع الفوائد المحققة.

- صياغة السياسات الزراعية عادة ما تكون عملية تداخلية يشترك فيها العديد من المعنين والمجموعات السكانية ( الجهات المهتمة والخبراء والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المدنية) ونادرا ما تتم صياغة السياسات الزراعية من خلال قرار حكومي وتضم دورة صياغة السياسات عادة الخطوات التالية:

**أ/ وضع أهداف السياسات:**

الأهداف العامة للسياسة الزراعية هي تعبير عما تسعى الدولة لتحقيقيه وهي تحدد بشكل واضح مثل نمو القطاع الزراعي، تحقيق الأمن الغذائي.....الخ، ولتنفيذ تلك الأهداف وجب تقسيمها الى أهداف وسيطة أو فردية على شكل هرمي مع الحرص على أن تكون الأهداف المصممة منسجمة مع بعضها البعض حيث لا يؤدي هدف الى معارضة هدف أخر.

**ب/ اختيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات:**

هناك توفير من الإجراءات يتم اتباعها لتنفيذ السياسات وتتمثل في الإجراءات التنظيمية والتشغيلية، ولذلك وجب التمييز بين هذه الإجراءات. فالتنظيمية هي مجموعة الشروط التي تعمل بها المنظمات، والتشغيلية فتشير الى جميع الأهداف المخططة والمنفذة بدرجة معينة من التدخل الحكومي[3].

**ج/ تحديد دور الجهات المعنية:**

وأما فيما يتعلق بدور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات وجب التمييز بين ما يلي:

- وظائف الاشراف والمتابعة والقرار حول تعديلات السياسات.

---

[1] سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد الشريف، **السياسة الاقتصادية الزراعية** الموصل، مديرية الكتب للطباعة والنشر, 1990, ص 95.

[2] أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية, مصر، 2009, ص 51.

[3] مايكل دي بينيتكس، **نظام متابعة السياسات الزراعية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا, ص 1-3.

- البدء بتنفيذ وتنسيق إجراءات السياسات.
- تنفيذ إجراءات السياسات وتشترك فيها جهات مختلفة.

**د/ تنفيذ إجراءات السياسات:**

بعد الانتهاء من تحديد دور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ، اذ عادة ما يتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات بشكل متتابع بناءان على المتطلبات المرغوب في تحقيقها.

**ثانيا/ أنواع السياسة الزراعية**

ان المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يوجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها، الى ثلاثة مجموعات وهي[1]:

1- **سياسة الإصلاح الزراعي:**

وقد طبقت في بعض البلدان النامية من اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا وإيطاليا.....الخ، وقد كانت مطلقاتها تحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرها ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- تعويض الأراضي المصادرة على الفلاحيين الذين لا يملكون أية أرض.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي[2].

وفي الغالب فان الهدف الاقتصادي له أهداف (سياسية واجتماعية،) من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحيين الذين يشكلون غالبية السكان من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنجاز القديمة وتشجع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فاعلية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة على أساس أن تحديد الملكية سوف يضطر الكثير من المستثمرين الى الاستثمار في مجال الصناعة[3].

ورغم النتائج الإيجابية التي تحقق جراء هذه الإصلاحات فإنها في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسة الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود الى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية أو تعود الى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

2- **سياسة التوجيه الزراعي:**

وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية،) وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات الا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف. ولقد أعطت

---

[1] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتورة، 32 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000, ص11.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 110-111.

[3] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية**, الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية , 1993, ص 34-35.

هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

3- **سياسة الثورة الزراعية:**

قبل كل شيء ينبغي الإشارة الى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الأيديولوجي، فاذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فان الثورة تعني التغيير الشامل والكامل بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة.

وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض للشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحيين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا الى تغلب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى ومهما تكن السياسة الزراعية فان الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

ومهما يكن، فان مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في اجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي غالبا ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية، ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية[1].

خلاصة هذا المطلب أن السياسة الزراعية متنوعة حسب تنوع الاقتصاد والدخل وكذا البرامج المرسومة مسبقا فمثلا في الجزائر وهي بلد يسير في طريق النمو يشهد نوع من السياسة الزراعية حيث مازالت الدول تمول كل المشاريع الفلاحية من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تسير وفق سياسة التوجيه الزراعي والتي فيها السوق الحرة وكذا التدخل الحكومي المباشر (هناك 80 من الأراضي ملك الدولة).

**ثالثا/ أهداف السياسة الزراعية**

تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة وذلك كله من لأجل تحقيق التنمية الزراعية وتتمثل أهداف السياسات الزراعية في ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- **تحقيق توزيع للدخل والثروة:** ويكون أنسب ما يمكن، ويتم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة.
2- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** وذلك في إطار الموارد المستخدمة، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها، وبمعنى اخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.

[1] سالم توفيق النجفي، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي**، الموصل, مطابع جامعة الموصل, العراق، 1965, ص 83-84.

3- **استغلال الموارد:** ويكون ذلك بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، وبمعنى اخر أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

وبالرغم من ترابط الأهداف الا أنها تسير في اتجاه واحد وتبقى متلازمة مع بعضها بعضا كأجزاء لهدف واحد وهو **" تحقيق الرفاهية الاقتصادية بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة "**.

وينظر الى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال:

- اتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه والتوزيع وعدالة بما يؤدي الى الوصول الى مستوى أفضل من الرفاهية.
- عدم تعارض الأهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة.[1]

وهناك أيضا من ربط أهداف السياسة الزراعية في مجموعة من النقاط التالية:

1-زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الاجمالي، مما يرفع من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك والى زيادة الصادرات والحد من الواردات والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.

3-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية مواد النباتية أو الحيوانية.

4-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على انتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجية.

5-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي.

6-تحقيق التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الانتاجية، والذي اعتبره الكثير الاقتصاد بين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، ويتحقق هذا بشرطين هما[2]:

- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارية.
- توفير البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

7-توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخل تلبي احتياجاتهم[3].

---

[1] رقية خلف حمد الجبوي، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحة دكتوراه، 103 بيروت، مركز دراسات الوحدة, 2012, ص 32.

[2] بن عمر الأخضر, **أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير, 2007 2006, ص 77.

[3] بن عمر الأخضر، مرجع سابق، ص 78.

8-نشر العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، كذلك العدالة في توزيع منافع والنشاط الزراعي، بين المشاركين في الإنتاج. والهدف الأساسي لجل الحكومات.

**رابعا/ مؤشرات تقييم السياسة الزراعية**

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة، ولمعرفة ذلك وجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها والتي جاء على النحو التالي:

**1- كيفية حساب معدل النمو الزراعي السنوية**

حيث: **100***ق م/ق أ = ز ن لدينا العلاقة الرياضية التالية:

ق م: قيمة الإنتاج الزراعي في السنة المقارنة.

ق أ: قيمة الإنتاج الزراعي في السنة الأساس.

ن ز: معدل النمو الزراعي السنوي.

**2- مؤشرات تقييم السياسات الزراعية**

أما بالنسبة لمؤشرات تقييم السياسات الزراعية فهي تنقسم للعناصر التالية:

**أ- الاستثمار:**

هناك عدة مؤشرات تقييم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعها وبالتالي تساعد على وضع السياسات على صياغتها وفقا لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات[1]:

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية
- نسبة رأس المال الى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر الى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوع.
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الأنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية[2].

**ب-زراعة مستمرة أو متواصلة:**

[1] حوثين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي**، أطروحة الدكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير, 2007-2008, ص 268.

[2] حوثين كمال، المرجع نفسه، ص 268-269

مباشرة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم تطور كبير في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيا الجديدة... لكن هذا التحسن كان على سبيل استنزاف التربة وتلوث المياه الجوفية بالإضافة الى تدهور قطاع المزارع العائلية ولذلك يجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنيا وبيئيا واقتصاديا.

واستخدامات الموارد للوصول الى زراعة مستمرة ومتواصلة، هناك مؤشرات تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فاذا كانت بالتناقص فان الزراعة غير متواصلة.
- وضع الظروف وحالة الخصوبة للتربة الزراعية.
- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية.
- التنوع البيولوجي في الزراعة.
- نسبة المساحة المزروعة مطريا ونسبتها المئوية للمساحة الكلية.
- برنامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.

**ج-الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:**

يجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين أي الفلاحيين، الى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقدم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة وحماية مصالح المزارعين، ومن بين المؤشرات التي تبين مدى نجاح السياسة الزراعية في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الاتمان الزراعي في الاتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.
- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة.
- الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافز المقدمة للمزارع.

**د-التكنولوجيا والدعم المقدم لقطاع الزراعة:**

ومن بين المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلاد بالإضافة الى مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي.

**المطلب الثاني: السياسة الزراعية في الجزائر**

**أولا-السياسات الزراعية في الجزائر قبل الاصلاحات الاقتصادية:**

**1-السياسة الزراعية في الجزائر قبل الاستعمار:**

كان هدفها الأساسي يكمن في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، وذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية. وكان القمح أهم المنتجات الفلاحية آنذاك إضافة إلى تواجد بعض الزراعات الأخرى كزراعة الفواكه ومنها الحمضيات والتمور أما زراعة الخضر فكانت تقوم به العائلات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي" مما سبق بحد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الغالبة على الزراعة الجزائرية قبل فلاستعمار كما أن مساهمة التجارة الخارجية تمثلت في تصدير القمح الذي مثل

نسبة 90% من قيمة الصادرات الجزائرية» أما عن نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي.

**2-السياسة الزراعية في الجزائر إبان العهد الاستعماري:**

من خلال السياسة الاستعمارية الي انتهجتها فرنسا فقد تمكنت من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري بالسيطرة على الشعب واستغلال إمكانياته وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي ومن اجل ذلك اتبعت السياسات التالية:

- الاستيلاء على الأراضي
- تقسيم القطاع الفلاحي إلى قطاعين متمايزين
- الإصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعماري

**3-السياسة الزراعية الجزائرية بعد الاستقلال (1962-1981):**

يمكن تفحصها من خلال المراحل التالية:

- **مرحلة التسيير الذاتي:** كان أول إصلاح عرفه القطاع الفلاحي بعد الاستقلال مباشرة بالمرسوم الصادر في 22 مارس 1963 بهدف تسيير الأراضي الفلاحية الي تركها المعمرون بعد مغادرتهم البلاد خاصة و أن الجزائر آنذاك واجهت وضعا صعبا خلفته سبع سنوات من الحرب و التدمير بما في ذلك سياسة الأرض المحروقة حيت لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال» لتدخل الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها كما تم إنشاء نظام التسيير الذاتي ليشمل نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون.
- **مرحلة الثورة الزراعية:** جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية الي آلت إليها الفلاحة في البلاد وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/14/07 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء أكانت الأراضي تابعة لملكية الدولة أو البلديات أو الأراضي المؤممة ونشير انه بلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.
- **القطاع الخاص:** وهو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما: قطاع خاص تقليدي وقطاع خاص حديث وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة مند الاستقلال بسبب السياسات المعتمدة من طرف الدولة وبعد عملت الدولة على تدعيمه؛ وتقديم القروض ليساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين» وبعد 1971 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات» وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام به من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).

**4-مرحلة إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي (1981-1990):**

تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والي يمكن التحكم فيها

من حيث التسيير وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين.

إن الإجراءات الي قامت بما الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة تمخضت عنها نتائج سلبية تمثلت في ضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبيته لحاجات السكان المتزايدة هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما والي لم تتجاوز 17 % من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة المخططات.

بعد هذه النتائج السلبية قامت الدولة بإنشاء نظام جديد لاستصلاح الأراضي وهو نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA بموجب القانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص عل حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد حمس سنوات إذا اثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بما مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك للنتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي كما أثر على التنمية الاقتصادية بالبلاد، مما دفع الحكومة القيام إصلاحات جديدة تمثلت في إنشاء المستثمرات الزراعية الجماعية التي تضم 3 فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 8 ديسمبر1987 ما أدى إلى ظهور بوادر " خوصصة القطاع الفلاحي ".

تكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع الفلاحي في إصلاح سنة 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصت الدولة بموجبه من عبء القطاع العام إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بما مقابل نقدي باستثناء الأرض الي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بما مقابل دفع اتاوة يحددها سنويا قانون المالية.[1] وعلى أساس استطاعت الدولة التحكم في المساحات الفلاحية الصالحة والزيادة فيها، كما أصح بمقدورها معرفة مساحة الأراضي المستعملة فعليا.[2]

**ثانيا-السياسة الزراعية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):**

بالرغم من تسجيل قطاع الزراعة في الجزائر لبعض النتائج الايجابية بعد جملة الإجراءات الي عرفها هذا الأخير» إلا أن النتائج السلبية الي تمخضت عن هذه التحولات طغت على الجانب الايجابي و تمثلت هذه الأخيرة في ضعف الإنتاج الزراعي و عدم تلبية حاجيات السكان المتزايدة و بالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري في تلك الفترة خاصة و أن الاستثمارات في قطاع الزراعة لم تتجاوز 1796 من إجمالي الاستثمارات» وما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية للبلد هو تزامن أواخر سنوات الثمانينات مع الأزمة الاقتصادية اليي عرفتها الجزائر و الناجمة عن انخفاض أسعار البترول ما انعكس سلبا على مصدر تمويل

[1] زبيري رابح, **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**, مجلة العلوم الانسانية, الجزائر, 2004, ص1.
[2] أ. عبد الرزاق بوعزيز, أ. بعليش, **قراءة في المسألة العقارية للقطاع الزراعي في الجزائر**, ص5.

الأساسي للتنمية الاقتصادية بما في ذلك قطاع الزراعة, و نظرا لتخلي الجزائر عن النظام المخطط و التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الحر كان لابد من مواكبة هذه التحولات و إجراء تصحيحات تمس كل القطاعات بما في ذلك قطاع الزراعة و السياسات المسيرة له باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي.

وتماشيا مع هذه التحولات عرف السياسة الزراعية عدة تحولات الناتجة عن صدور قوانين ومراسيم أعادت النظر فيها ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

**1- التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري لسنة 1990:**

تم طرح القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء لأسباب عديدة. وأهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:[1]

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية.
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية.
- بالنسبة للمستفيدين من الأرضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية الي تكونت بموجب القانون رقم 87/19، أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم.
- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرة الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها.
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام شكليات البيع.
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات.
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ويتم تنفيذ هذا الإجراء عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بذلك في حالة عدم استغلال الأرض واستثمارها لمدة سنتين متتاليتين بحيث يشعر وينذر المستثمر باستغلالها.[2]

---

[1] زبيري رابح، **الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر واثارها على تطويره**, أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر, 1996، ص232.

[2] عبد الرزاق بوعزيز، **قراءة في المسألة العقارية للعقار الزراعي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والاسلامية وسبل مواجهتها**، الجمعية الاقتصادية للطلاب الجزائريين، الجزائر, 2011، ص09.

**2- صدور الامر رقم 26/95 المؤرخ سنة 1995:**

إن نتائج قانون التوجيه العقاري لم تكن ذات أهمية بالغة كونه متمم للإجراءات اليي جاء بما قانون 19/87 نظرا للمشاكل الكبيرة الي ظهرت عقب تطبيق هذا القانون ومن بينها أن هذا الأخير لم يقرر في الواقع سوى استرجاع الأراضي المؤممة طبقا للأمر المتعلق بالثورة الزراعية وبالتالي لم يحل كل النزاعات بصفة نائية، ولهذا الغرض وقصد إزالة التناقضات وسد النقائص أصدرت الدولة الأمر رقم 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المعدل والمتمم للقانون رقم 90/25 والمتعلق بالتوجه العقاري.

وأهم ما نص عليه هذا القانون وجاء به من تغيرات على الساحة العقارية الفلاحية تتمثل في إرجاع الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت رقابة الدولة والأراضي الي كانت موضوع هبة.[1]

**3- صدور المرسوم التنفيذي رقم 47 بتاريخ 15 ديسمبر 1997:**

عرفت سنة 1997 تغيير آخر في محال التنظيم العقاري الفلاحي على إثر صدور المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 والذي بمقتضاه أصبحت من صلاحية الدولة اختيار الأراضي الصالحة للفلاحة بعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل، كما يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2 إلى 4 هكتار حسب ظروف كل ولاية، مع بقاء الملكية للدولة ودفع كراء سنوي على شكل اتاوة من طرف المستصلح.[2]

حيث تبعا لهذا المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية, الجبلية و السهبية[3] و يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال الموارد الطبيعية بهدف تغيير الوسط الطبيعي و اجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية و المناخية ( انحراف التربة, التصحر, الخفاف ...) الي تمدد القطاع الفلاحي و تنعكس سلبا على مردودية الأراضي الفلاحية و على التوازن البيئي العام فالمنهجية الحديدة تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف خاصة الشباب المؤهلين و ذوي الخبرات و خريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم ف عملية التنمية المحلية.

**ثالثا-تطورات السياسة الزراعية الجزائرية خلال العشرية الاخيرة:**

**1- السياسة الزراعية في إطار البرنامج الوطني للفلاحة لفترة 2000-2004:**

المخطط الوط للتنمية الفلاحيPND هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي. وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

ويهدف المخطط الوط للتنمية الفلاحية إلى تحسين الأمن الغذائي الذي يصبوا إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية

---

[1] ستتر لاوز، **المراحل التي مر بها العقار في الجزائر واقعه ومستقبله**, 05-05-2012.

[2] د. سليمان ناصر، **تسيير العقار الفلاحي في الجزائر (الأزمة والحلول)، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي التاسع بعنوان تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها**، الجزائر, 2011، ص04.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الاراضي عن طريق منح الامتياز**، الجزائر, 1984، ص14.

الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة. ويتمحور المخطط الوطن للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من اجل:[1]

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الحافة وشبه الحافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الاتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للتجارة ...).
- زيادة معدل نمو الزراعة وذلك بتحسين مساحة الأراضي المستغلة والمسقية ومكافحة التصحر.
- كما يهدف المخطط الوطني إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، حيث تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري انجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار.

مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي سنة 2000 الذي يتماشى بهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

**2- التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري لسنة 2008:**

أعادت السلطات الجزائرية مرة أخرى النظر في قانونها التوجيهي بما يخدم صالح شعبها فكان ذلك سنة 2008 على اثر صدور القانون رقم 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008 و المتضمن التوجيه الفلاحي و الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الأمن الغذائي من اجل تمكين الجميع من الغذاء السليم و الكافي الذي يساعد على أداء النشاط و ضمان تطور متحكم فيه لتنظيم قطاع الفلاحة ووسائل تأطيره في سبيل رفع إنتاجيته و قدرته التنافسية، تطبيق مبدأ دعم الدولة المدروس للتنمية الفلاحية» كما يهدف هذا القانون إلى:[2]

- ضمان استمرارية المستثمرات الفلاحية والحفاظ عليها عبر هياكل فلاحية مكيفة.

---

[1] بوعبيا نبيل, **السياسات الفلاحية في الجزائر**, 1998, ص14.

[2] المساء، **مجلس الوزراء يدرس ملف الصحة ومشروع قانون التوجيه الفلاحي**, 2011/03/10.

- تحسين أداء المستوى المعيشي للفلاحين وساكنة الأرياف وظروف معيشتهم من خلال تكفل الدولة بتوفير الظروف الملائمة لدينامية تنمية المناطق الريفية.
- الحفاظ على الخصوصيات الفلاحية وتثمين الأراضي من خلال تحسين التنظيم العقاري وتحديد كيفية ملائمة لاستغلال الأراضي الفلاحية.
- تمكين الاستعمال العقلاني للأراضي من خلال تكييف أنظمة الإنتاج وبوجه خاص في المناطق المهددة بفعل عوامل التدهور.

**3-قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة لسنة 2010:**

صادق مجلس الأمة على نص القانون المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك التابعة للدولة وعلى أثره صدر المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 والمحدد لكيفية تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.[1]

ويكرس هذا القانون الجديد والذي يعد امتدادا لقانون التوجه الفلاحي لسنة 2008 العديد من المبادئ منها مبدأ " بقاء الأراضي الفلاحية ملكا للدولة " ونظام الامتياز كنمط "حصري" لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة ومن ثمة الحق بمنحه مدة 40 سنة قابلة للتجديد لكل " شخص طبيعي ذي جنسية جزائرية " مقابل اتاوة سنوية والذي ادخل تعديلات مقارنة بقانون 1987 خصوصا ما يتعلق بتقليص سنوات الانتفاع بالأراضي الفلاحية من عاما إلى 40 عاما فقط والذي يعتبر إنماء لعهد التعاونيات الفلاحية.[2]

ويعطي هذا القانون استقلالية أكثر للفلاحين المستثمرين كما يمنح هم إمكانية إقامة شركات مع أطراف أجنبية، وتكمن روح هذه المبادرة الي اتخذتما وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتامين القطاع وإعطائه الوسائل القانونية للتطور والاندماج في إطار الصيغ الحديدة للسوق العالمية للمنتوجات الفلاحية.

غير أن هذا القانون ادخل جملة من الإشكاليات بالنسبة للفلاحين لأن إدراجهم ضمن عقود جديدة يتطلب أولا معالجة ما تراكم من ديون وضرائب لمدة 24 عام بسبب عجز الفلاحين على تسديدها، كما أن هذا القانون لا يشمل إلا الأراضي التابعة لأملاك الدولة اليي يحددها قانون والتي تبلغ مساحاتها 5.2 مليون هكتار موزعة على 100الف مستثمرة فلاحية و218 ألف مستغل كما يستثني من تطبيق هذا القانون 300 ألف هكتار التابعة لأملاك الدولة والتي تستغلها مزارع نموذجية ومعاهد التكوين.

وعلى هذا الأساس عملت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 2012 على الرفع من حجم استثماراتها في القطاع الفلاحي في الوقت الذي تحاول فيه الجزائر التقليص من تبعيتها للواردات الي سجلت ارتفاعا ب 6 ملايير دولار خلال السنة الماضية؛ وتشير بعض التقارير أنه في حالة تواصل الوضع الراهن بإمكان الحكومة دعم التقدم الذي أحرزته خلال السنوات

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, مرسوم تنفيذي رقم 326 - 10مؤرخ في 17 محرم عام 1432 الموافق 23 ديسمبر سنة 2010, يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79 الصادرة في 9 ديسمبر 2010, ص11.

[2] جزايرس، **مجلس الامة يصادق علو نص قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة**, 2011/04/15.

الأخيرة في ذات القطاع من فتح الحال للمتعاملين الأجانب، مسح لديون الفلاحين، تسوية وضعية المستثمرات الفلاحية والعقار الفلاحي وذلك من خلال:[1]

- **العمل على جلب المستثمرين الأجانب:** من بين الإجراءات الي اتخذتما وزارة الفلاحة من أجل تشجيع وتطوير الفلاحة قرارها المتمثل فتح القطاع إلى المتعاملين الأجانب من خلال تأجير الأراضي الفلاحية للأجانب لاستغلالها في إطار شراكة مع متعاملين وطنيين مع احتفاظ الدولة بملكية العقار الفلاح بهدف دفع الاستثمارات» حيث قامت الجزائر في سنة 2011 بالإعلان عن المناقصات الرسمية الأولى لفائدة الشركات اليي تسعى للمشاركة في العمليات الفلاحية النموذجية! كما صادق البرلمان أيضا على قانون يسمح للشركات الخاصة بتأجير الأراضي العمومية في عمل فريد من نوعه في الجزائر حسب المتتبعين للشأن الفلاحي" كما أن الأراضي الزراعية المعروضة للتأجير ستكون مخصصة محاصيل مرتفعة الغلة مثل الحبوب» حيث يتوقع ارتفاع محصول الحبوب في السنوات القليلة القادمة وهو ما سيخفض من حجم الواردات خاصة وأن الجزائر تريد أن ترشد استخدام أدواتها بهدف زيادة الإنتاج الزراعي أما فيما يخص الأراضي الي سيتم الاستثمار فيها فان الملكية ستبقى وطنية لأن الأرض ليست للبيع باعتبار أن الهدف من هذه العملية هو الشراكة وأن المستثمرين الأجانب لن تكون لهم على الإطلاق حصة أغلبية حيث سيساهم هؤلاء المستثمرين في إطار الشراكة برأس المال وتقسم الوسائل اللازمة للعمل في الأراضي الي استأجروها فقط.

- **مسح ديون الفلاحين**

- **استفادة 77479 ألف فلاح ومربي بقيمة مالية قدرت ب 36 مليار دج**: عملت وزارة الفلاحة على مسح ديون الفلاحين كي لا تكون عائقا أمامهم في تحقيق التنمية المرجوة في القطاع الفلاحي، حيث أكد رشيد بن عيسى أن ملف مسح ديون الفلاحين قد أغلق نهائيا واستفاد من هذه العملية شريحة كبيرة قدرت ب 77479 ألف فلاح ومربي فيما بلغت القيمة المالية الي دفعتها الخزينة العمومية لفائدتهم أكثر من 36 مليار دج من بين المبلغ الإجمالي الذي تم تحديده من قبل والبالغ 40 مليار دج.

- **تأمين وتعزيز حقوق الفلاح من خلال قانون العقار**: يهدف قانون العقار الفلاحي الذي يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة إلى تأمين وتعزيز حقوق الفلاح من خلال ضمان شروط الاستقرار وتأمين استثماراته, بالإضافة إلى تزويد القطاع الفلاحي بإطار قانوني يحمي الأراضي الفلاحية وطابعها الإنتاجي، كما يوضح هذا القانون أيضا آلية استغلال المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وقدم توضيحات للفلاحين والمنتجين وفقا لأحكام قانون التوجيه الفلاحي الصادر في أوت 2008 مع إعادة بعث الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يتكفل بالتسيير بتفويض من الدولة ومنح تنازلات عن الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة إضافة إلى ضبط السندات الخاصة بالمستثمرين. كما تعمل الدولة في نفس السياق على وضع بعض الإجراءات التحفيزية لتطوير صناعة الأجهزة الزراعية من خلال تشجيع الشراكة

[1] المحور، **جهود وزارة الفلاحة لتطوير القطاع**, 2012/10/10.

مع الأجانب واتخذت تدابير لتحفيز الإنتاج الوطني منها إجراءات مالية وأخرى جبائية وأيضا تشريعية.

**- 3 % فوائد على القروض متوسطة وطويلة المدى و 0 % على القصيرة :** يستفيد أصحاب المصانع ذات النشاطات الفلاحية من قروض بنكية بدون فوائد تفوق قيمتها 100 مليون دينار أي ما يعادل 10 ملايير سنتيم, بشرط أن يقوم هؤلاء بتمويل مسبق للفلاحين الجدد المتعامل معهم بغرض تمكينهم من شراء المادة الأولية أو شراء رؤوس الأغنام والأبقار والدواجن حيث تم الإعلان عن ميلاد قرض فيدرالي بدون فائدة موجه للمتعاملين الاقتصاديين المستثمرين في بمجالات تحويل الطماطم تربية الدواجن و الملبنات وغيرها من النشاطات الأخرى ذات الطابع الفلاحي تفوق قيمته 100 مليون دينار» بشرط القيام بتمويل مسبق لأكبر عدد من الفلاحين الجدد بغرض تمكينهم من الحصول على المادة الأولية ذات العلاقة بصيغة نشاط المصنع وأن لا يكون العامل مدانا من قبل.

رغم كل الجهود المبذولة إلا أن القطاع يتخبط في مشاكل لا حصر لا يمن بين المشاكل الي يعاني منها القطاع الفلاحي و لم تجحد لها الدولة مشكل المستثمرات الفلاحية حيث تعاني أكثر من 85 بالمائة من المستثمرات الفلاحية والمقر عددها ب96 ألف مستثمرة من نزاعات داخلية ومشاكل قانونية عويصة نتيجة التعاملات غير القانونية الي قام بما عدد من المستفيدين من تلك المستثمرات طيلة 23 سنة في ظل غياب مراقبة الجهات الوصية لهذه المستثمرات باعتبار أن العملية جد معقدة وتتطلب وقتا أطول لتصفية كل الملفات العالقة عن طريق العدالة خاصة وأن هناك من المستفيدين من قام ببيع أراضي الدولة وآخرون قاموا بتأجيرها لمستثمرين آخرين دون وثائق, والبعض الآخر اشترى مستثمرات وحول نشاطها وغيرها من القضايا الأخرى المعقدة المطروحة.

كما ينادي عديد الفلاحين الدين لم يشملهم قانون مسح الديون بضرورة إدراجهم في قائمة الفلاحين المعنيين ويطالب البعض الآخر منهم بإعادة جدولة ديونهم نظرا لعدم تمكنهم من دفعها في أوقاتها المحددة كما تطالب شريحة أخرى من الفلاحين الاستفادة من الامتيازات الي أعلنت عنها الدولة بالإضافة إلى شروط استغلال الأراضي الفلاحية ومسالة التخزين وارتفاع أسعار المبيدات وارتفاع تكاليف الإنتاج.

## المبحث الثاني: الأمن الغذائي

هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهوم الأمن الغذائي وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في حياة الفرد والمجتمعات على مستوى عالمي واقليمي، الأمر الذي أدى الى تعدد وتنوع تعريفات الأمن الغذائي حيث أن كل باحث تناوله وفقا لاتجاهات ورؤى معينة.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

**اولا/ تعريف الامن الغذائي:**

قبل التطرق الى مفهوم الأمن الغذائي لابد من تحديد المصطلحات المشابهة له وتعريفها:

**أ-مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:**

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي". بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1].

**ب-مفهوم الأمن الغذائي:**

ان مفهوم منظمة الصحة للأمن الغذائي "يعني كل الطرق والمعايير الضرورية –خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء –لضمان أن يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الأدمي"[2].

**ج-مفهوم التبعية الغذائية:**

التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة قد تكون على مستوى سياسي أو اقتصادي وما الى ذلك... ويعد سمير أمين من بين أهم منظري التبعية حيث يعرف التبعية الغذائية: " تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من الموارد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج ".[3]

**د-مفهوم الفجوة الغذائية:**

يشير الى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات...الخ.

أما من تعريف الأمن الغذائي فإننا نجد هناك عدة تعريفات له منها

**1-تعريفات المنظمات العالمية**

**أ-تعريف منظمة الأغذية والزراعية (الفاو):**

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات. الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافي ومأمون ويلبي احتياجاتهم التغذوية."[4]

والملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد على المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بالاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأفراد.

**ب-تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:**

---

[1] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، 230, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1998ص 82.

[2] عزت ملوك قناوي، **الأبعاد السياسية للأمن الغذائي**، ورقة قدمت الى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الجيزة، مصر، من 25-26سبتمبر, 2002، ص 2-4.

[3] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف** ترجمة حسن قيسي، ط2، دار ابن خلدون، بيروت،1998، ص 54.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما, 2010، ص 18.

لقد جاء في تعريفها الى الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماد على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته لكافة الأفراد والسكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية.[1]

لكن شرط الميزة التي اعتمدته المنظمة في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية، ذلك أن بعض الدول لا تملك ميزة نسبية في انتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال زيادة الدعم للمزارعين بالإضافة الى استخدام تكنولوجيا متطورة واتباعها.

**2-تعريفات الخبراء**

**أ-المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي:**

لقد عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة زمنية[2] والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل الى حد الكماليات.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نفهم بأنه لتحقيق الأمن الغذائي وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع، مع ضمان الحد الأدنى للفقراء في المجتمع.

**ب-تعريفات بعض العلماء للأمن الغذائي:**

- باري بوزان أحد المختصين في الدراسات الأمنية، والذي يحدد فيه مفهوم الأمن الغذائي باعتباره: العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو: " قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ".[3]

- ويعرفه وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماينمار بأنها التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن توجد أمن غذائي وإذا كان الأمن الغذائي يتضمن شيئا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار الغذائي، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، يصبح النظام والاستقرار مستحيلا.[4]

ومن خلال جملة المصطلحات المشابهة وكذا بعض التعريفات من قبل منظمات عالمية للأمن الغذائي نستخلص تعريف اجرائي شامل مانع للأمن الغذائي.

**التعريف الاجرائي للأمن الغذائي هو:" قدرة المجتمع والدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ".**

**ثانيا/ عناصر الأمن الغذائي**

---

[1] **إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة الدول العربية، العدد الأول، 2009، ص10.

[2] محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 75.

[3] Buzon, Burry**, Poople state and Fear**, An Agend for International Security studio in the post cold war eno, lymer publishers, 1999 pp 18-19.

[4] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن الغذائي، تر: يونس شاهين**، الدار القومية، مصر، 1970، ص 125.

لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الإنتاج من الأغذية أو زيادة عرضها فقط ما لم يصاحب ذلك زيادة قدرة الناس على شراء الأغذية المتوافرة، وألا تفتقر الأغذية التي يستهلكونها الى الأمن الصحي والمعادن الأساسية وألا تكون عملية مناولتها سيئة أثناء التصنيع والتوزيع تؤدي الى أن يصبح تناول أغذيتهم غير أمن فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي.[1]

**1-عناصر ومستويات الأمن الغذائي:** ونلاحظ مما سبق أن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن خمسة عناصر أو مبادئ أساسية هي:

**أ-توفير الغذاء:** أي توفير مواد غذائية كافية وأكيدة وموثوق بها ووسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية.

**ب-الولوج (الوصول) الى الغذاء:** وتشمل سهولة التوزيع والولوج الى الغذاء وصول الفئات الهامشية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمرضى والأطفال وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة.

**ج-احترام التنوع والعادات (التقبل):** وجود أنظمة مقبولة لتوزيع وتأمين الغذاء واحترام الانسان والعادات الاجتماعية في تناول الغذاء بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من كافة فئات المجتمع.[2]

د-**الكفاية والاستمرارية:** ويعني وجود نظام طعام مستديم وديمقراطي –عادل – من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة النفايات.

**ه-السياسات والأنظمة:** وتشمل العوامل المساعدة والمعرقلة ينبغي أن تتوفر في الأغذية بمعنى ضرورة انتاج كميات معتبرة من الأغذية السليمة وجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي، وتوفر فرص الحصول على الأغذية أي ضرورة أن توزع وتتوفر محليا، وأن تكون في متناول جميع الناس.[3]

**2-مستويات الأمن الغذائي:**

إضافة الى العناصر التي يتضمنها موضوع الأمن الغذائي، هناك مستويات لهذا المفهوم تتراوح بين أحد أدنى يمثله الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل وما بينهما المستويات الوسطى، ويمكن رصد ذلك في الاتي:

- **مستوى الكفاف:**

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر ادا ما قورن مستوى الدخل والامكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء، ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل البقاء على قيد الحياة.

---

[1] صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، الأردن، دار الفارس لنشر والتوزيع، 2010، ص 31.

[2] باسم جميل خلف الدليمي، **مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات العولمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30، مصر, 2002، ص33.

[3] باسم جميل خلف الدليمي، المرجع نفسه، ص32.

**●المستويات الوسطى:**

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل الى المستوى المحتمل ويعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية لا يعبر نقص التغذية عن سوء التغذية، ويتم التخلص من سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

**●المستوى المحتمل:**

ويمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع الى المستوى الدي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصى به المعايير الدولية.[1]

**ثالثا/ أبعاد ومرتكزات الأمن الغذائي**

ان العجز الغذائي في العديد من الأقطار الناتج عن اختلال التوازن بين طلب وعرض الغذاء له أبعاد خطيرة على استقرار أمن هذه الدول سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك وجب النظر الى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل الأبعاد التالية:

**1-أبعاد الأمن الغذائي:**

وهي ثلاث أبعاد تتمثل كالتالي:

**أ-البعد الاقتصادي:**

مما لا شك فيه أن اعتماد الدولة النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياساتها يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة مما يعني زيادة عجز ميزان دفوعاتها[2] ،كذلك فان الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في العديد من الدول على غرار ( الجزائر العظمى). بالإضافة الى عجز ميزان مدفوعات تلك الدولة وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها الى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم على اتجاه الدول الى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع الواحد.[3]

**ب-البعد السياسي:**

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة، ولقد شهد العالم عدة أحداث تظهر مدى استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الأنظمة، ففي 1956 تم وقف الامدادات الغذائية لمصر بسبب أزمة السويس، واستخدمت صادرات الغذاء كسلاح لوقف انتشار الأسلحة في الاتحاد السوفيتي[4]، أما في سنة 1994 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض انتاج الفراولة من أجل التصدير على مصر بدل زراعة القمح لتضمن تبعيتها لها في هذا المنتج وبالتالي يصبح وسيلة ضغط سياسية على مصر.

---

[1] السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 192.

[2] حوشين كمال، مرجع سابق، ص 268.

[3] حوشين كمال، مرجع سابق، ص 268 -269.

[4] لرقام شريفي جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير, 2006-2007, ص 12.

**ج-البعد الاجتماعي:**

يعتبر الغذاء من أهم الحاجات الأساسية لحياة الإنسان لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة، ولتفاقم العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، لم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية وسياسية بل تعدت لتصبح مشكلة اجتماعية ومن المظاهر الاجتماعية لمسألة أزمة الغذاء ما يلي:

- انخفاض مداخيل المزارعين نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي مما يدفع الى البحث عن عمل في قطاعات غير زراعية.
- انتشار البطالة نتيجة نزوح المزارعين من الأرياف الى المدن بحثا عن عمل.
- ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية يؤثر على الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد.

وإذا كانت هذه هي أبعاد الأمن الغذائي فلا بأس أن نعرج على أبرز مرتكزات الأمن الغذائي

**2-مرتكزات الأمن الغذائي:**

وهي أربعة مرتكزات أساسية وهي:

**أ-مدى وفرة وكفاية الامدادات من السلع الغذائية:** يقصد به اتاحة المعروض من الموارد الغذائية بالكم والنوع، سواء في الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا.

تعتمد كفاية الغذاء على طاقة الدولة، فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية حيث يعتمد الإنتاج المحلي من السلع الغذائية على:

- مدى توفير الموارد الزراعية الأرضية المائية والبشرية والمالية والتكنولوجية.
- توجهات السياسات الزراعية والغذائية.
- مدى توفر البنى التحتية الزراعية.

**ب-استقرار المعروض:** أي مد إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات التي يريدها فيها الانسان على مدار السنة، لضمان استقرار امدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 6 أشهر.

**ج-سهولة الحصول على الغذاء أو اتاحة الغذاء:** من خلال

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توفير السلع في الأسواق بأسعار في متناول المواطنين كافة.
- أن تتناسب مع دخول المواطنين حيث بينت بعض الدراسة الحديثة أن مشكلة سوء التغذية والجوع سببها هو ضعف القدرة الشرائية وليس سوء الإنتاج.[1]

[1] نصري حداد، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد2 ،2008, ص 23-24.

**د-سلامة الغذاء:** أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة، وهنا قد تكون هناك معايير دولية متفق عليها من قبل منظمة التغذية العالمية يجب التقيد بها في انتاج الأغذية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.[1]

**3-مقومات الأمن الغذائي ومخاطر انعدامه:**

**أ-مقومات الأمن الغذائي**

تتمثل مقومات تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي:[2]

- **المقومات الإنتاجية:** وهي العوامل والوسائل التي تمكن من انتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الصالحة للزراعة، الموارد المائية، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية بالإضافة الى الموارد البشرية التي تلعب دورا مهما من خلال القدرة على العمل، الإنتاج والابداع.
- **مقومات القدرة الشرائية:** وهي القدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء عند وضع السياسة الغذائية وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي، وتوفير البنيات الأساسية.

***الأمن:** فتوفر الجو الأمن للعمل والإنتاج، وكذلك حركة المستهلك للأسواق بالإضافة الى حماية المنتجات المنشآت من أهم مقومات الأمن الغذائي.

***التجارة العالمية:** تكمن أهمية التجارة العالمية في أنها توفر العملة الأجنبية، التي يمكن أن تستغل في استيراد المدخلات (أليات، معدات تكنولوجيا) التي تطلبها برامج الأمن الغذائي.

**ب-مخاطر الأمن الغذائي:**

تواجه الدول الكثير من المخاطر نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي في توفير الغذاء أهمها:

- **المخاطر الاقتصادية:** وتتمثل المخاطر الاقتصادية لنقص الغذاء في اختلال ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد النقدية الى الاستيراد واختلال السوق المحلية، مما يؤثر سلبا على استقرار القطاع الزراعي.
- **المخاطر الاجتماعية:** تظهر المخاطر الاجتماعية في نقص الغذاء في زيادة نسبة النزوح الريفي وزيادة الفئة الفقيرة من السكان في الحصول على المواد الغذائية.
- **المخاطر السياسية:** وتظهر هذه المخاطر في الأثار السلبية لتعامل الدول المستوردة مع الدول المصدرة للغذاء وخضوعها سياسيا لإرادتها.[3]

**رابعا/ مؤشرات قياس الأمن الغذائي**

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة الى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن تلك المؤشرات:

**1-الناتج المحلي الإجمالي**

---

[1] نصري حداد، المرجع نفسه, 24.

[2] بركان يوسف، وسيلة بوقنشش، **الأمن المائي في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول حكومة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 28/27 ماي 2013، ص 05.

[3] 1فوزية غربي، مرجع سابق، ص 63.

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين، فهناك معنيين بذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فان دراسة الناتج تعتبر عن مجموعة الناتج والدخل والانفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كانت من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.[1]

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الانفاق والدخل والقيمة المصفاة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية في دولة ما خلال عام واحد.[2]

**2-الناتج المحلي الزراعي**

الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرات الدولة ماديا.[3]

**3-متوسط استهلاك الفرد من الغذاء**

ولكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل الى مستحقيه، فزيادة الكمية بأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

**4-مرونة الطلب السعرية**

تعرف مرونة الطلب السريعة على أنها": درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيير في سعر هذه السلعة".[4]

- فاذا كانت النسبة أقل من الواحد، فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.
- أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فان الطلب مرن ومعنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.
- أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة.[5]

**5-مرونة الطلب الداخلية**

---

[1] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكويت، الأهرام للتوزيع، 1994، ص 104.
[2] على جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 278.
[3] المركز الوطني للسياسات الزراعية، **واقع الغذاء والزراعة في سورية**، وزارة الإصلاح الزراعي، سوريا, 2007، ص237.
[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية, 2000، ص 51.
[5] سامي السيد، **الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، دار التعاون للطباعة، القاهرة, 2005، ص 36.

يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فان الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يتحولون الى السلع الأقل سعرا حتى وان كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة الى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج.[1]

**المطلب الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر**

خلال العشريتين الأخيرتين خضع القطاع الفلاحي في الجزائر إلى عدة إصلاحات من خلال وضع الأدوات والميكانيزمات الضرورية لتطويره، ومواجهة التحديات المتمثلة في تلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية خاصة الغذائية، ومواكبة التحول إلى اقتصاد السوق والمنافسة الدولية في ظل العولمة. في هذا المجال تم تخصيص 65 مليار دج والذي يمثل 12% من القيمة الإجمالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004. ومن أهم أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة 2000–2004 تتمثل في ضمان الأمن الغذائي، ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية، وعصرنة المستثمرات الفلاحية[2].

أما في سنة 2011 عدم وجود اكتفاء غذائي ذاتي حيث قدرت النسبة العامة لتغطية المتاح بالإنتاج المحلي بـ 57.39%، كما أن معدل سد الحاجيات الغذائية هو بنسب متفاوتة، فمن الأغذية من تم فيه تحقيق اكتفاء ذاتي، ومنها من تم تغطية المتاح بنسب معتبرة من الإنتاج، ومنها من تم سده كليةً بالاستيراد.

إن الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في الجزائر يبدو منخفض جدا والاعتماد على الاستيراد بنسبة 50%. فبالنسبة للقمح وبالرغم من أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث المتاح في الميزان الغذائي للجزائر، فإن الإنتاج منه لم يغط إلا 28.43%، مثله مثل الحبوب الثانوية التي لم يغطي الإنتاج منها إلا 24.54% من المتاح، حيث عرف إنتاج كل من القمح والحبوب الثانوية تذبذبا بين 2006-2011 ويرجع هذا خاصة إلى أن هذا النوع من الزراعة يعتمد بشكل كبير على سقوط الأمطار وكما هو معلوم فإن معدل التساقط هو في تغير من سنة إلى أخرى في السنوات الأخيرة وهو ما أثر على حجم الإنتاج. أما فيما يخص الأرز فإن الجزائر تعتمد كليا أي بنسبة مئة بالمئة على الاستيراد.

كما تقترب الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التالية: الخضر الأخرى، البطاطا والطماطم، فقد كانت نسب النتاج إلى المتاح على التوالي: 98.26%، 97.06%، 81.78%. وبالنسبة للخضر الأخرى فلو أخذنا بعني الاعتبار الكميات التالفة حسب معطيات الميزان السلعي الغذائي، لتم تحقيق اكتفاءً ذاتيا يُقدر بـ 107.76% وعليه يمكن تصدير الفائض، وهذه الملاحظة يمكن تسجيلها أيضا لمنتوج البطاطا، إلا أنه لا يمكن تجنب الاستيراد كليا من هذه المادة ما دامت الجزائر تستورد دوما بذور البطاطا، وفي نفس السياق فإن إنتاج البطاطا قفز من 2.181 مليون طن سنة 2006 إلى 3.862 مليون طن سنة2011أي تضاعف

[1] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 73-74.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية السداسي الثاني من سنة 2004**، الجزائر, 2005، ص71.

الانتاج بمقدار 1.77 وهذا ما يدل على نجاعة الإصلاحات الزراعية ونجاحها، وعلى رأسها سياسة التجديد الزراعي والريفي 2009-2012 حيث من خلالها تم تحقيق معدل عام للنمو الزراعي قُدر بـ 13.8 %وهو أكبر من الهدف الذي حُدد بـ 8.3%.

**خلاصة الفصل**

ان السياسة الزراعية هي مجموع القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، وتعمل على احداث تغير على المستوى الزراعي والتي تحتوي على العديد من الأنواع كل منها يختص في مجال معين ونذكر منها سياسة التوجيه الزراعي وخاصة في الدول الرأسمالية وسياسة الإصلاح الزراعي نجدها في معظم البلدان النامية وسياسة الثورة الزراعية موجودة بكثرة في الدول ذات التوجه الاشتراكي، في حين أن أهداف السياسة الزراعية كثيرة جدا على غرار تحقيق توزيع الدخل والثروة، تحقيق الكفاءة الإنتاجية، واستغلال المواد...الخ أما مؤشرات تقييم السياسة الزراعية فان أهمها الاستثمار أي حجم الاستثمار في القطاع الزراعي. فالسياسة الزراعية لديها أهمية كبيرة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض الأمن الغذائي والاقتصاد القومي.

أما الأمن الغذائي كمفهوم يقوم على قدرة المجتمع والدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد والشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

يتسم الأمن الغذائي بمجموعة من العناصر منها توفير الغذاء والقدرة على الوصول الى الغذاء ضف الى ذلك الكفاية والاستمرارية والسياسات والأنظمة وتعتبر عوامل مساعدة.

وللأمن الغذائي العديد من الأبعاد لعل أبرزها البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي الذي يجعل الدولة تحقق أمنها قبل تحقيق الأمن الغذائي لتحقيق من فاعلية الأمن الغذائي.

هناك مؤشرات يجب العمل بها تتمثل في تحليل الناتج المحلي الإجمالي ثم الناتج المحلي الزراعي أي المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي ضف اليها يجب معرفة مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء وكذلك مرونة الطلب.

# الفـــصل الثانـي

## الإطار التطبيقي

في السياسات الزراعية الجزائرية وتأثيرها على الأمن الغذائي لابد أن ندرس السياسات الزراعية والأمن الغذائي على حدي ثم يدرس العلاقة بين المتغيرين... وهذا ما قمنا من خلال دراستنا في الفصول السابقة أما في هذا الفصل الختامي سوف نركز كل التركيز على الدراسة الميدانية أي الواقعية بالنتائج والأرقام، حيث سنعرف تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي هل هو إيجابي أو سلبي، كذلك سيتم معرفة تأثير بعض السياسات الزراعية في المحصول النهائي الذي من شأنه أن يوصلنا الى الأمان الغذائي ثم الى الأمن الغذائي.

قمنا باختيار ولاية الوادي كنموذج أو كميدان لإجراء دراستنا ان صح التعبير، وذلك باختيارنا لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للقيام بدراستنا والاجابة على كل استفساراتنا.

وهذا من خلال هذا الفصل الختامي الذي يتوافق والمباحث التالية:

**المبحث الأول:** التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

**المبحث الثاني:** برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

**المبحث الثالث:** اسهامات القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

## المبحث الأول: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

تعتبر مديريات الفلاحة مؤسسة مركزية حيث تكون هذه الأخيرة هي السلطة العليا في مجال الفلاح في الولاية... حيث تقوم أيضا بالصهر على التنفيذ الحرفي للقرارات الصادرة عن الوزارة الوصية، وبما أن دراستنا تستوجب علينا الوقوف الميداني وبما أنه اخترنا مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي لإجراء دراستنا كان لابد علينا أن نخصص مبحث خاص بالتعريف بالمديرية حيث

قمنا فيه بدراسة مطلبين هما:

المطلب الأول: الامكانيات الفلاحية لولاية الوادي.

المطلب الثاني: نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

### المطلب الأول: الامكانيات الفلاحية لولاية الوادي.

**أولا/ تعريف ولاية الوادي**

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر يحدها من الشمال ولايات تبسة وخنشلة وبسكرة يحدها من الجنوب ولاية ورقلة، ومن الغرب ولايتي نقرت والمغير، أما من الشرق الجمهورية التونسية.

- **المساحة الإجمالية للولاية: 44585 كلم مربع**
- **المساحة الفلاحية الإجمالية:** 1047900 هكتار من المساحة الإجمالية للولاية هذا ما يدل على الطابع الفلاحي للولاية.
- **المساحة الصالحة للفلاحة:** 91800 هكتار (74 %) من المساحة الفلاحية الإجمالية
- **المساحة المسقية:** 78550 هكتار (85 %) من المساحة الصالحة للفلاحة اي 7 % من المساحة الفلاحية الإجمالية تعتبر نسبة ضعيفة على السلطات المحلية بذل جهد إضافي لرفع النسبة المسقية.[1]

**1-توزيع الأراضي حسب الطبيعة القانونية:**

- **الأراضي التابعة للملك الخاص:** 81724 هكتار (89 %) من المساحة الصالحة للزراعة
- **الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة:** 10076 هكتار (11 %) من المساحة الصالحة للفلاحة

**2-المستثمرات الفلاحية:** العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية يقدر بـ 30100 مستثمرة تتوزع كالآتي:

**الجدول رقم 01: عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية الوادي الى غاية ديسمبر 2022.**[2]

| المستثمرات | العدد | نسبة % |
|---|---|---|
| المستثمرات الخاصة | 7489 | % 24.87 |
| المستثمرات الفلاحية الجماعية | 01 | % 0.0033 |
| المستثمرات الفلاحية الفردية | 484 | % 1.60 |
| المزارع النموذجية | 0 | % 0 |
| المستثمرات الناتجة عن استصلاح الأراضي | 22126 | % 73 |

**المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي**

نلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص يستحوذ على أكبر مساحة أي 73 % و هذا نتيجة تحول الجزائر من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و كذلك إنشاء مستثمرات الفلاحية جديدة خاصة في البلدية.

**ثانيا/ الإمكانات الفلاحية لولاية الوادي:**

**1-الامكانيات المائية:**

[1] مقابلة مع: مقيرحي أحمد، رئيس مصلحة الاحصاء، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 17 أفريل 2023 على الساعة 09:30.
[2] مقيرحي أحمد, المرجع السابق.

- الآبار العميقة: 35200 (4 لتر/ ثانية)
- الأحواض: 2192 (الحجم الاجمالي 219200م3)

**2-شبكة السقي:**

- **السقي بالتقطير والمحلي (الموضعي):** 26818 هكتار (34 % من المساحة الإجمالية المسقية) تعتبر قليلة بالنسبة لأهمية هذه العملية في المحافظة على المياه.
- **السقي بالرش:** 48100 هكتار (61 % من المساحة الإجمالية المسقية).
- **السقي بالساقية:** 3632 هكتار (5 % من المساحة الإجمالية المسقية) تعتبر هذه النسبة كبيرة ويجب تخفيضها وهذا لحد من تبذير المياه الذي يعتبر ابرز عامل في إنتاج الفلاحي.[1]

**3-استعمال الاراضي:**

نوع الفلاحة التي تشغل مساحة الأراضي فهي كالآتي وهذا حسب إحصائيات شهر ديسمبر 2022.[2]

- مساحة الحبوب: 11.1 ألف هكتار
- مساحة الأعلاف: 2114 هكتار
- مساحة البقول الجافة: 7827 هكتار
- مساحة الخضروات: 51893 هكتار منها 30000 هكتار بطاطس
- مساحة الأشجار المثمرة: 18571 هكتار

**4-قدرات التخزين:**

الحجم الإجمالي لمنشآت التخزين تبريد (Froid) تقدر بـ 150 الف م3, إن مثل هذه المنشآت تستحق التوسيع تماشيا مع تطور الإنتاج الذي تعرفه الولاية.

**5-مستلزمات الانتاج:**

- عدد الجرارات: 737
- عدد المضخات المائية: 10000
- عدد الات خدمة الأرض: 802
- عدد الات النقل: 4061
- عدد الخزانات: 159
- عدد الات الحصاد: 334
- عدد الات الحصاد الخاصة بالقمح: 20
- عدد الات التسميد والبذر: 214
- عدد القاطرات: 432

**6-هيئات الدعم:**

وجد هناك هيئات الدعم للقطاع الفلاحي التي يساهم في تطوره زيادة قيمة المضافة ويمكن أن يكون هذا الدعم تقني أو مالي أو حتى العلمي وهذه الهيئات هم:

- الغرفة الفلاحية للولاية CAW
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- تعاونيات الحبوب والبقول الجافة CCLS
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA
- الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين UNPA
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA
- إتحاد التعاونيات الفلاحية UCA
- المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية EAGR

[1] مقيرحي أحمد, المرجع السابق.
[2] مقيرحي أحمد, المرجع السابق.

- المخبر الجهوي للبيطرة Labo Vétérinaire regional

**المطلب الثاني: نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.**

**اولا-نشأة المؤسسة:**

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية مؤسسة خدمية عمومية تابعة لوزارة الفلاحة، ويتمثل دورها الأساسي في السعي الى ترقية وتطوير دور الفلاحة في الولاية من خلال التوجيهات والإصلاحات ودعم الفلاحيين وكذلك القيام بالإحصائيات.

نشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 195/90 المؤرخ في 1990/06/23[1] المحدد لتنظيم وتسيير المالح الفلاحية، حيث تتلقى قراراتها وبعض البرامج الخاصة من الوزارة الوصية وهي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

**الموقع:** تقع مديرية المصالح الفلاحية في نهج محمد خميستي في وسط المدينة.

**مساحتها:** المديرية منقسمة الى جزئيين: مساحة مبنية تقدر ب 1109 م2 ومساحة غير مبنية تقدر ب 899 م2.[2]

**ثانيا-الهيكل التنظيمي للمديرية.**

**1-الهيكل الاداري لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي:**

***المدير**

***الامانة**

- **مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية:**

- مكتب الاحصائيات الفلاحية

[1] مقابلة مع: حميدة المكي, رئيس مصلحة الادارة والوسائل، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 03 ماي 2023 على الساعة 14:30.

[2] المرجع نفسه.

- مكتب التحقيقات الاقتصادية
- **مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية:**
- مكتب المفتشية البيطرية
- مكتب الصحة النباتية
- **مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات:**
- مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الفلاحية
- مكتب تهيئة المراعي والتنظيم العقاري
- **مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني:**
- مكتب الانتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية
- مكتب التقييس والتنظيم
- **مصلحة ادارة الوسائل:**
- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين
- مكتب الميزانيات والوسائل العامة

**2-مهام مديرية المصالح الفلاحية:**

- تطوير الفلاحة على مستوى أراضي الدولة.
- دراسة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية والفلاحية.
- متابعة البرامج الفلاحية ومحاولة تطبيقيها.
- الحفاظ على الصحة النباتية والحيوانية لأراضي المنطقة.
- السهر على تنفيذ المشاريع المنجزة في إطار التنمية الفلاحية.
- تقوم بدعم كل النشاطات الخاصة بالمتعاملين والهيات ذات الطابع الفلاحي.
- تشارك في اعداد المخططات الفلاحية ودراستها ورفع قيمتها وتراقب الأعمال المتعلقة بالتهيئة الفلاحية.
- السهر بالاتصال مع مصالح الخارجية المعنية على احترام القوانين والتنظيمات والمقاييس التي تتعلق بجودة الإنتاج.
- متابعة النشاطات الهيئات التابعة لها.[1]

**3-المهام التي تؤديها مصالح مديرية المصالح الفلاحية:**

**أ-مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية:**

تظم مكتبين:

- مكتب الاحصائيات الفلاحية

[1] حميدة المكي, مرجع سابق, 06 ماي 2023.

- مكتب التحقيقات الاقتصادية

**مهامها:** تكلف مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية على وجه خاص انجاز برامج تحقيق الاحصائيات الفلاحية.

**ب-مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية:**

تظم مكتبين:

- مكتب المفتشية البيطرية
- مكتب مفتشية الصحة النباتية

**مهامها:** تكلف مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ السهر على تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية.[1]

**ج-مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات:**

تظم مكتبين:

- مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الفلاحية
- مكتب مفتشية الصحة النباتية

**مهامها:** تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف الى اقامة المنشآت والتجهيزات التي تدخل في اطار التنمية الفلاحية.

**د-مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني:**

تظم مكتبين:

- مكتب الانتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية
- مكتب التقييس والتنظيم

**مهامها:** تكلف مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الانتاج وتحديث السلوكيات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها.[2]

**ه-مصلحة إدارة الوسائل:**

تظم مكتبين:

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين
- مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة

**مهامها:** تكلف مصلحة ادارة الوسائل على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الاداريين والتقنيين وتنفيذ ميزانية المصالح الفلاحية والاقسام الفلاحية التابعة لها.[3]

[1] حميدة المكي, مرجع سابق, 06 ماي 2023.
[2] حميدة المكي, مرجع سابق, 06 ماي 2023.
[3] حميدة المكي, مرجع سابق, 06 ماي 2023.

**المبحث الثاني: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية**

سنتطرق في هذا المبحث الى نقطتين أساسيتين: البرامج المتبعة من طرف المديرية في إطار PNDA لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية وكذلك تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي REAعلى الأمن الغذائي في الوادي، أما تقييم السياسة الزراعية على مستوى الولاية ومدى تحقيقها للأمن الغذائي هذا سيكون في المطلب الثالث.

**المطلب الأول:** برامج المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

**المطلب الثاني:** تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي (REA) على الأمن الغذائي في الوادي.

**المطلب الأول: برامج المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.**

تعتبر المديرية الوسيط الرسمي بين وزارة الفلاحة والفلاحيين على مستوى كل تراب الولاية... وحيث سعت مديرية المصالح الفلاحية الى التطبيق الحرفي لكل المخططات والبرامج الحكومية وذلك بتفعيلها وتنشيطها وكذلك المراقبة الميدانية.

ومن هذه المخططات نذكر مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA), حيث كما جاء على لسان(نصيب عبد الرحمان رئيس خلية الدعم على مستوى المديرية) أن هذا المخطط المؤرخ في جويلية 2000 جاء في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث قامت مصالح الفلاحة على مستوى الولاية بتدعيم كل المستثمرات الفلاحية حسب المرسوم الرئاسي 599 المؤرخ في 19جويلية 2000, والذي مس جميع العمليات الفلاحية.

**1-أهداف المديرية من خلال مخطط PNDA.**

- الزيادة في المساحة المغروسة على مستوى الولاية والمحافظة عليها.
- الزيادة في الإنتاج خاصة التمور والقمح والخضروات.
- استغلال الأراضي الغير مزروعة واستصلاحها.
- مساعدة كل الفلاحين على مستوى تراب الولاية سواء ماديا أو بالرسائل.
- جعل ولاية الوادي في الرتبة الأولى في الإنتاج والمساهمة في انجاز الفلاحة في الجزائر

- والهدف الأساسي هو المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي من خلاله نصل على تحقيق الأمن الغذائي.[1]

يضيف السيد نصيب عبد الرحمان: " .... حاسي خليفة مستقبل الولاية من أجل تحقيق الزيادة في الإنتاج ففي هذه القرية استطاعوا الوصول بفضل هذا المخطط (PNDA) الى تحقيق 183 ألف قنطار من القمح وهذه سابقة في تاريخ الولاية... حقا نستطيع النجاح "

لقد منحت مديرية المصالح الفلاحية على مستوى الولاية وبفضل مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر الكثير من التسهيلات.[2]

**2-الدعم المقدم من طرف المديرية في إطار مخطط PNDA.**

- تم منح 10 ألف مقرر دعم على مستوى الولاية أنجزت 7947 مستثمرة فلاحية بمبلغ 2851090.35 مليار دينار، وأهملت 2053 ويوجد منها الملفات الملغية.
- أعطت المديرية الحصة الكبرى من الدعم وذلك في الزراعة الغذائية خاصة في بلدية حاسي خليفة و ورماس وقمار. بنسبة من الدعم الكلي وصلت 45%.
- إعطاء الأولوية لتنقيب على المياه... والتسهيل من الاجراءات الإدارية للفلاحين من أجل الحفر خاصة في بلدية واد العلندة حيث دعمت 15 منقب ب 15 % لكل منقب.
- المساهمة في 50 % من ثمن البذور والأعلاف وأكبر مستفيد دائرة حاسي خليفة.
- انجاز غرف التبريد لحفظ التمور والخضر ومثال ذلك الغرفة التي أنجزت في الطريفاوي بمساحة 2 هكتار أي غرفة عملاقة ساهمت فيها وزارة الفلاحة ب 60 % والبنك الممول وهو الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية ب 40 %.
- تعتبر المديرية أن أكبر الدوائر المستفيدة من الدعم في إطار المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA ) هي:

**جدول03: أكبر الدوائر المستفيدة من الدعم الفلاحي في الوادي في إطار PNDA.**[3]

| الدوائر | نسبة الاستفادة من الدعم الكلي للولاية | مبلغ الاستفادة |
|---|---|---|
| حاسي خليفة | % 38 | 12 مليار دينار |
| الطالب العربي | % 22 | 9.7 مليار دينار |
| قمار | % 13 | 7.3 مليار دينار |
| الرقيبة | % 7 | 5 مليار دينار |
| الرباح | % 22 | 7.1 مليار دينار |

[1] مقابلة مع: نصيب عبد الرحمان، تقني سامي فلاحي ورئيس خلية الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 18 أفريل 2023, الساعة 10:30.

[2] السيد نصيب عبد الرحمان، المرجع السابق.

[3] السيد نصيب عبد الرحمان، المرجع السابق.

| | | |
|---|---|---|
| الوادي | % 8 | 6.6 مليار دينار |

**المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي**

**3-دور المديرية في برنامج التنمية الفلاحية والريفية:** في البداية كان دور المديرية هو ارشادي أي توعية المواطنين الفلاحين بالبرنامج وما يحمله وكيفية السداد وكذلك الامتيازات الموجودة فيه ثم تمحور دورها ثلاثة نقاط رئيسية.

- **كيفية التنفيذ:** حيث في هذه المرحلة يتم جمع الملفات من طرف المواطنين المنخرطين ويتم فيها دراسة كل الملفات من طرف الهيئة أو الفروع الموجودة على مستوى البلدية والدوائر وتكون الدراسة بواسطة لجنة مختصة.
- **دفتر الأعباء:** يتم انشاء دفتر خاص بالمستفيد من طرف المديرية ويكون فيه كل شيء واضح كالشروط ومدة الارجاع والقيمة المادية الممنوحة وينضي فيه في الأخير رئيس المصلحة وكذا المستفيد.[1]
- **المراقبة:** في الأخير يكون دور المديرية المرقبة، بما أنها تمثل السلطة الوصية وذلك بتشكيل لجان لكي شهر على سير العمل المقدم، وكذا التقييم الدوري للعمل ومحاسبة المخالفين للشروط الموجودة في دفتر الأعباء.

**4-نجاح البرنامج من طرف المديرية:**

حسب نائب رئيس المصلحة كريط العربي فلقد حقق المخطط نجاح كبير على الأوراق حيث نجحوا في إنجاح 10 ألف مستثمرة على مستوى الولاية لكن أكثرها في انتاج الخضروات والنخيل... لكن لم ينجحوا في تحقيق اكتفاء ذاتي يصل الى 100% لكنهم اقتربوا كثيرا منه، حيث تم تحقيق الاكتفاء في الخضروات والتمور لكن القمح يبقى هاجس يؤرق الولاية.[2]

**المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي REA على الأمن الغذائي في الوادي**

**1-اهداف المديرية من خلال سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي REA :**

تعتبر سياسة التجديد الاقتصادي الفلاحي REA جديدة نوع ما حيث حلت سنة 2009 بموجب المرسوم الرئاسي 382 المؤرخ في أفريل 2009 الجديد في هذه السياسة أنها مست جميع الولايات دون استثناء وخاصة الفلاحية منها ونتكلم هنا على (الوادي و بسكرة وعين الدفلى والشلف، ومعسكر..).

الجدير بالذكر أن هذه السياسة ممولة من طرف الصندوق الوطني لتنمية والاستثمار الفلاحي. ما يهمنا هنا ولاية الوادي وكيفية استفادتها من هذا البرنامج وما حققته من خلاله لدعم تحقيق الأمن الغذائي. ان أهداف مديرية المصالح الفلاحية من خلال هذا البرنامج تتمثل فيما يلي:

- دعم الاستمرار في المخطط الأول PNDA من خلال سياسة التجديد الفلاحي.
- دعم الراغبين الجدد في انجاز مستثمرات فلاحية خاصة.

[1] السيد نصيب عبد الرحمان، مرجع سابق.

[2] مقابلة مع: كريط العربي، نائب مدير مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في لجنة دراسة الملفات على مستوى الولاية، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 25 أفريل 2023, ساعة 9:00 .

- الاهتمام بالثروة الحيوانية وذلك بالمساهمة في إنجازها وتنميتها.
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الوطن وليس على مستوى الولاية عكس المخطط الأول.
- تنويع الإنتاج عكس المخطط الأول.[1]

**2-الدعم المقدم من طرف المديرية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي:**

في إطار الدعم المقدم فلقد استقبلت المديرية 6560 ملف الاستفادة كانت كلها مقبولة، بمبلغ استثمار قدر ب 700668470.75 دج حيث يعتبر هذا المبلغ سابقة في تاريخ المديرية.

ولدينا بعض مما دعم في الفلاحة على مستوى الولاية.

**الماكينات الفلاحية:**

- الملفات المقبولة:820 - مبلغ الاستثمار: 679412632.60 دينار

والماكنات هنا نحن نتكلم على كل ما هو ألي يخدم الفلاحة أي (إجراءات، حاصدات).

**تجهيزات الري الفلاحي المناقب:** حيث تم دعم 283 مناقب على مستوى الولاية بمبلغ دعم 159186881.46 دج. أما فيما يخص بعض الشعب فهناك جدول ويضح ذلك من 2010 الى2023.[2]

**جدول04: جدول يمثل جميع الشعب المدعمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي 2010-2023.**

| الشعبة المدعمة | الملفات المقبولة | المبلغ |
|---|---|---|
| **شبكات الماء** | العدد 90 ملف | 331000000.95 دج |
| **الطاقة الكهربائية** | 28428 ملف مساحة 161229.48 هكتار | 563412213.00 دج |
| **الأسمدة** | الكمية 1390178.20 قنطار | 1717126550.00 دج |
| **الالات** | 198 ملفات | 142000000.00 دج |

**المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي تقرير مارس 2023**

**3-دور مديرية المصالح الفلاحية في انجاز برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي REA:**

تعتبر دور المديرية هنا كبير وأكبر من البرنامج الأول حيث في هذا البرنامج كان للمديرية خرجات على مستوى كل تراب الولاية بواسطة لجان خاصة لكي تقف على كل ما ينقص أو ما يجب تفعيله وكيف سيوجه الدعم في هذا البرنامج, ويتجلى دورها فيما يلي:

**دراسة كل المناطق:** هنا يتم دراسة كل البلديات لكي يعطي الدعم حسب ما يخص كل بلدية فمثلا يكون ملف من شخص يطلب الدعم في المواشي وطبيعة بلديته لا تسمح بذلك هنا الملف يرفض.

**جميع الملفات من الفلاحيين:** هنا تقوم لجنة الدعم الفلاحي من جمع الملفات ودراستها ورفض كل ملف يخالف الشروط.

[1] السيد نصيب عبد الرحمان، مرجع سابق.

[2] مقابلة مع: السيد طارق مشري، رئيس مصلحة الدعم على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 05 أفريل 2023, ساعة 11:00.

- **عرض برنامج الدعم:** تعرض مديرية الفلاحة البرنامج الخاص بالدعم وكيفية سيره على مدار سنوات الدعم بالإضافة لكيفية السداد.
- **مراقبة سير العملية:** حيث تكون هنا المراقبة عبر حملات أو خرجات ميدانية عبر كل البلديات المستفيدة وكذلك باستدعاء الأشخاص.
- **تقييم أداء البرنامج:** تعمل مديرية المصالح الفلاحية في الأخير، على تقويم برنامج الدعم ومدى تحقيقه لشروط المتعارف عليها ويكون هذا في سجل خاص.[1]

**4-نجاحات برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الولاية:**

اعتبر السيد طارق مشري أن هذا البرنامج يعتبر الأنجح على مستوى الولاية حيث حقق كثيرا من النجاحات لعل أبرزها هي الخماسي الأول ويتمثل في تحقيق ما يلي: 310 طن من التمر منها 89 صدر خارج الوطن في 2021 كما حقق والأول مرة اكتفاء ذاتي من القمح وذلك بقدرة إنتاجية فاقت 1063 طن على مستوى الولاية وعدد كبير من الخضروات يصعب تحديدها لكن حققت الولاية اكتفاء ذاتي وأمن غذائي الا في بعض الخضروات، وتجدر الإشارة هنا أن ولاية الوادي في هذا البرنامج نجحت في انتاج البطاطا.

يضيف السيد طارق مشري لهذا البرنامج الذي هو يربط من 2015 الى 2022 نحن لحد الأن نسير في الطريق الصحيح، الولاية حققت أعلى نسبة في تاريخها في مجال انتاج اللحوم حيث نسعى ليكون سعرها في متناول المواطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي... كذلك في تربية النحل لقد حققنا أشواط كبيرة في طريقنا من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ما يمكن استخلاصه من المبحث الأخير أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سعت من خلال مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر PNDA وكذلك برنامج التجديد الفلاحي والاقتصادي REA...الى تحقيق اكتفاء ذاتي على مستوى الولاية ومن ثم الوصول الى الأمن الغذائي ولهذا فعلت المديرية كل ما عليها وأكثر من خلال الدعم المقدم للوصول الى الهدف المنشود ومن خلال الاحصائيات الرقمية يمكننا فعلا أن نؤكد أن الولاية حققت أشواط عملاقة في تحقيق التنمية الفلاحية ويمكن الحكم على برامج المديرية أنها ناجحة بنسبة تفوق.

[1] طارق مشري، المرجع السابق.

**المبحث الثالث: اسهامات القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الولاية**

سهرت المديرية على انجاحها من البرامج من أجل الوصول الى الأمن الغذائي على مستوى الولاية, لذلك كان من الضروري أن يكون المبحث الثالث يصمم السياسات الزراعية على مستوى الولاية حيث يمكننا من خلال هذا الأخير معرفة النجاحات والفشل كما يمكننا من خلال هذا الأخير معرفة النجاحات والفشل كما يمكن معرفة هل فعلا ولاية الوادي حققت النجاحات والفشل كما يمكن معرفة هل فعلا ولاية الوادي حققت الأمن الغذائي أم لا.

كل هذا سيتم مناقشته من خلال المطالب التالية:

**المطلب الأول:** انجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي.

**المطلب الثاني:** معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية الوادي.

**المطلب الثالث:** أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية الوادي.

**المطلب الأول: انجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي.**

ان الحديث على إنجازات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي طويل جدا لأن هذه المديرية وحسب السيد أحمد مقيرحي رئيس مكتب الإحصاء بالمديرية قدمت الكثير والكثير جدا من أجل خدمة القطاع الفلاحي في الولاية والنهوض به سواء في السياسة الفلاحية القديمة أو حتى السياسة الجديدة هنا نتكلم على الأونساج وكناك.... لكن يمكن أن نلخص أبرز إنجازات المديرية خدمة للفلاحة ومحاولة للوصول الى أمن غذائي فيما يلي:

**1- الامتيازات الفلاحية:**

في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 تم اقتراح 140 محيطا فلاحيا عبر 20 بلدية بولاية الوادي بمساحة اجمالية مقدرة ب 105507 هكتار حيث تمت المصادقة على 100 محيطا منها بمساحة 71080 هكتار وهي في انتظار الدراسة من طرف مكاتب مؤهلة و40 محيطا بمساحة 34457 هكتار على وشك الدراسة من طرف لجنة تنفيذ توجيه التنمية الفلاحية.

لقد تم انشاء 35 محيطا بمساحة 8375 هكتار عبر 20 بلدية في إطار الامتياز الفلاحي بواسطة العامة الامتيازات الفلاحية، حيث تم تحيين أصحاب الامتياز وعددهم 2527 مستفيد تبلغ المساحة المستصلحة والمستغلة الى يومنا هذا 5182 هكتار.[1]

2- **الكهرباء الفلاحية:**

في إطار البرنامج الخاص بتنمية ولايات الجنوب لقد تم إيصال 80 منقبا بمحيط العراعير على مسافة 6.315 كم و 19 منقبا بمحيط السلة ببلدية حاسي خليفة على مسافة 14.150 كم أما محيط الهماشي ببلدية الرقيبة بمسافة 35 كم فهو في طور الإنجاز.

[1] مقابلة مع: السيد فالح محمد الصالح، رئيس مصلحة اصلاح الاراضي وترقية الاستثمار، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 25 أفريل 2023 على الساعة 11:15.

ان تأثير هذا المتسارع يسمح ب:

- **توسيع المساحة المسقية:** حيث لا يمكن أن تسير الفلاحة بدون مياه ولا يمكن أن تكون الأراضي المسقية كبيرة على مستوى الولاية في ظل غياب الكهرباء.
- **تثبيت سكان الريف:** ان الكهرباء من شأنها أن تثبت سكان الأرياف في أماكنهم لأنها تصنف من ضمن الضروريات وعلى رأس المطلوبات على مستوى الولاية.
- **الاستعمال العقلاني للمياه:** هنا يمكن للفلاح أن يستغل الماء وذلك بوجود الكهرباء بدل من السابق كان المحرك بواسطة المازوت دائم الاشتغال.
- **رفع مداخيل الفلاحيين:** الكهرباء توفر كثيرا على الفلاح الذي يستغل المبالغ التي كان يصرفها من أجل توفير الطاقة بالمازوت.
- **تحسين ظروف المعيشة للفلاحين:** نعم الكهرباء ساعدت في تحسين ظروف الحياة في أرياف الولاية.

بالنسبة لمشروع الكهرباء الفلاحية لموسم 2022 والذي يشمل 23 بلدية فقد خصصت سكة كهربائية بطول 400 كم على مستوى محيطات مازالت في طور التحديد، تهدف مشاريع الامتياز الفلاحي الى:

- توفير مناصب شغل والمساهمة في تقليص البطالة.
- توسيع المساحات المسقية.
- رفع الإنتاج الفلاحي وتنويعه.[1]

**3- المسالك الفلاحية:**

في إطار صندوق التنمية لاستصلاح عن طريق الامتياز تم انجاز مسالك فلاحية بالمناطق الريفية لفك العزلة وتسهيل الحركة من والى هذه المناطق وتتنوع حسب البلديات... وأكبر بلدية مستفيدة في الولاية هي حاسي خليفة، الرقيبة، الرباح، واد العلندة.

ولقد قدر هذا المشروع بتكلفة بلغت 2386251 دج وبمسافة اجمالية بلغت 546.3 كلم.

**4- استصلاح الأراضي:**

- الاستصلاح في إطار القانون رقم 18/83 المؤرخ في: 1983/08/13
  - تم استصدار 14801 قرار تنازل في إطار قانون 18/83 بمساحة تقدر ب 81857 هكتار.
  - تم استصدار 6538 قرار رفع الشرط الفاسخ في إطار القانون 18/83 بمساحة تقدر ب 49286 هكتار.
  - تقدر استصدار التنازل مقارنة بعدد قرارات التنازل الاجمالية الصادرة ابتداء من سنة 1985 الى غاية يومنا هذا 31.45%

ولتوضيح أكثر نعطي بعض البلديات التي استفادة من قرار استصدار الأراضي الوادي 54 هكتار، حاسي خليفة 2842 هكتار، الرباح 918 هكتار، الرقيبة 885 هكتار، قمار 506 هكتار.[2]

[1] فالح محمد الصالح، المرجع نفسه.
[2] رحماني قويدر، المرجع نفسه.

من خلال ما تقدم ذكره من الإنجازات الخاصة بمديرية المصالح الفلاحية نستنتج أنها ساهمت بطريقة أو بأخرى في الزيادة في المنتوج الفلاحي سواء بالدعم أو بالمشاريع ومن خلال هذا المنتوج يمكننا الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الولائي أولا ثم على مستوى الوطن ومن ثم تحقيق الهدف الأسمى وهو الأمن الغذائي.

**المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية الوادي.**

رغم النمو الحقيقي الذي تعرفه الولاية في الجانب الفلاحي الى أنه لا يمنع من وجود عدة معيقات تحول دون الوصول أو تصعب الوصول الى الأهداف المسطرة من قبل الإدارة الوصية، ويمكن تقسيم هذه الصعبات أو المعيقات الى:

**1- معيقات إدارية:**

حيث دائما ما تخلق الإدارة عدة عراقيل من أجل النهوض بقطاع معين، وهذا يعود الى الصيغة القانونية المحمول بها أو الى فساد اداري داخلي ينبع من الإدارة لكن ما يواجه الإدارة في ولاية الوادي هي أن الهياكل الإدارية بصفة عامة قديمة وضعيفة حيث لابد من توفر الهياكل الإدارية على نطاق واسع في الولاية من أجل سرعة الخدمة والتواصل المستمر مع الفلاحين هذا من شأنه أن يعرقل تحقيق الأمن الغذائي.

كذلك النقص في التأطير والامكانيات المادية مقارنة بالمهام المعطاة للقطاع الفلاحي حيث تعاني الإدارة الفلاحية في الولاية من نقص واضح في التأطير وغياب المؤطرين وهذا راجع لتماطل الدولة في تعيين المؤطرين الفلاحين كالمهندسين والبياطرة وما زاد الطين بلة النقص التي تعانيه المديرية في الإمكانيات المادية مقارنة بالمهام المعطاة لها.

مديرية المصالح الفلاحية أقل إدارة على المستوى المحلي تتلقى مساعدات مادية من أجل إنجاح مشاريعها حيث لا تتوفر هيكلها على مستوى البلديات على سيارات خاصة بالمؤسسة.

**2- معيقات تتعلق بالموارد والامكانيات:**

تعاني ولاية الوادي من معيقات تتعلق بالموارد خاصة في المياه السطحية مستغلة بنسبة ضعيفة و ندرة في المياه الى على مدى حفر بعيد وهذا من شأنه أن يعيق سير العملية.

ابتعاد المستثمرات الفلاحية على شبكة المواصلات يعتبر أكبر مشكل لذلك قامت المديرية بإنشاء طرقات لفك العزلة وفتح الأسواق. كذلك تعني من ضعف في التغطية في الشبكة الكهربائية في القطاع الفلاحي وهذا برغم من استثمار مبالغ طائلة في ذلك الا أن مناطق مثل واد العلندة مازالت تعاني من نقص الكهرباء مع أنها تساهم وبكثرة في انتاج الخضروات.

كما تعاني مناطق أخرى من الولاية من ظاهرة التصحر، كل هذه الأمور تحول دون الوصول الى تنمية فلاحية فعالة وتحقيق الأمن الغذائي المنشود منذ سنوات.[1]

**3- معيقات بشرية:**

هنا نتكلم على الفلاحين لا غير، فالفلاح من شأنه أن يكون من أبرز المعيقات التي تحول دون الوصول الى الأمن الغذائي ففي المخطط الأول وهو مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA) تم منح الدعم الى 10 ألف فلاح على مستوى الولاية أكثر من نصفها أهمل وضاع

[1] مقابلة مع: السيد حميداني يوسف، مكلف بإعداد التقرير ورئيس مكتب العقار، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 04 ماي 2016, على الساعة 15:20.

العدد المهمل قدر 4 ألاف وهذا كله من شأنه أن يساهم في انعدام الاكتفاء الذاتي وارتفاع الأسعار ومواد الغذاء.

ضف الى ذلك أن الفلاح لا يستخدم الأدوية المنصوح بها وما يهمه الا المنتوج الجيد وهذا من شأنه أن يعطل مسيرة الأمن الغذائي الجزائري والولائي.

كذلك ما يعاب على الفلاح هو سوء التسير سواء في المياه أو استغلال الأراضي والمواد حيث أن الفلاح لا يستخدم تقنية الرش المحوري أو تقنية التقطير هذا في المياه وكذلك لا يستغل الأراضي استغلال أمثل فمثلا الأراضي البور في الوادي تفوق الأراضي المزروعة.

ضف الى ذلك أن الفلاح يفتقر الى الدراسات المضبوطة حول نوعية التربة أو الكمية التي يستطيع جنيها من خلال هذا النوع وذلك يعود الى عدم الاتصال بخبير الفلاحة.[1]

ما يمكن قوله إن المعيقات السياسية الزراعية في الولاية كثيرة إذا اجتمعت كلها تمنع من تحقيق الأمن الغذائي، لذلك سعت المصالح الفلاحية على مستوى الولاية لمعالجة هاته العراقيل كل حسب مصدره وحسب خطره ولا تزال لحد الأن تسعى للقضاء على كل المعيقات من أجل تحقيق التنمية الفلاحية التي تصلنا الى الأمن الغذائي.

**المطلب الثالث: أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية الوادي.**

مما تقدم ومن خلال مقارنة المؤشرات بصفة عامة غن نسبة النمو في جميع الشعب إيجابية وهذا راجع إلى كثافة البرنامج والمحفزات التي قدمتها الدولة لهذا القطاع من سنة 1999 إلى يومنا هذا ونعكس هذا على تحسين الظروف المعيشية لسكان مما جعل المستثمرين يتوافدون على هذا القطاع وإدخال الوسائل الحديثة أعطى زيادة معتبرة على الإنتاج في الولاية الوادي خطر للطبيعة للفلاحة يتركز نمو القطاع الفلاحي على تطوير المساحات المسقية وهذا يمر عبر:

- **معطيات مضبوطة للطاقة المائية المطلوبة:**

حيث تدرس مصالح مديرية الفلاحة ضبط الطاقات المائية المطلوبة وكذلك معرفة القدرات المائية الموجودة من أجل إجراء دراسة استشرافية تحدد الأفاق المستقبلية للمياه في الولاية.

- **تطوير التقنيات الاقتصادية للمياه:**

تسعى مديرية الفلاحة لتعميم الاقتصاد في الماء الفلاحي على مستوى الولاية وذلك يستخدم العديد من التقنيات من الرش المحوري حسب رئيس المصلحة.

- **إمكانية تسخير المياه السطحية:**

تقوم المديرية بإجراء دراسة حول إمكانية تسخير المياه السطحية في الري مثل ما هو معمول في بلدية حاسي خليفة واستغلالها في الفلاحة مكن يبقي المشكل المالي هو المانع الأول.

- **دراسة لرسم تسيير تنمية القطاع الفلاحي:**

تقوم المديرية برسم دراسة خاصة لتسير القطاع الفلاحي حيث تبقى هذه الدراسة على معرفة خصائص كل منطقة وما يمكن زرعة فيها أو يمكن إنتاجه لكي تنهض بالقطاع الزراعي والجدير بذكر أن هذه الدراسة يقوم بها مهندسين متخصصين في الميدان ومن أصل المنطقة وتعم كل الولاية وذلك بغية توجيه الاستثمار.

- **توجيه اطارات فلاحية بعدد كافي وباختصاص في الزراعة الصحراوية:**

[1] السيد حميداني يوسف, المرجع نفسه.

تدريس المديرية ان توجه اطارات من خرجي الجامعات الى المستثمرات الفلاحية قصد الوقوف على اخر التطورات والسهر على انجاح السياسات الزراعية الموجهة الى القطاع لكن يبقى المشكل ان الفلاح لا يقبل ان تشرف عليه اطارات مختصة ... وهذا ما يجعل هذه الاطارات فرصة وجودها صعبة حاليا لكن هي موجودة كأفاق مستقبلية من اجل الوصول الى الامن الغذائي.

**انجاز وترميم منشآت مائية (مناقب، شبكات تصريف المياه، والمصارف الموجودة):**

تسعى مصالح مديرية الفلاحة لولاية الوادي الى انجاز أكثر من 200 منقب جديد في نهاية 2023 والى أكثر من 25 شبكة لتصريف المياه التي توجه للفلاحة وكذلك توسيع كل المصارف الموجودة على مستوى الولاية وكذلك خدمة للفلاحة وخدمة للتنمية الفلاحية ومحاولين الوصول الى الامن الغذائي المنشود.

**ربط كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء:**

تسعى مديرية الفلاحة لربط كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء من اجل التسهيل على الفلاحين وسقي أكبر الاراضي الفلاحية من اجل منتوج أكثر وحسب الاحصائيات الموجودة فان بحلول نهاية سنة 2023 ستكون كل الاراضي الفلاحية على مستوى الولاية موصولة بالكهرباء.[1]

**حماية التمور:**

تسعى المديرية حماية كل التمور والمحافظة عليها وذلك يكون في إطار جماعي وليس فردي حيث قامت المديرية بإعطاء كل الاسمدة واللوازم الخاصة من اجل النهوض والزيادة في الانتاج التمور.

**انجاز برنامج خاص لإنجاز المسالك الفلاحية بالنضر لبرنامج التنمية الخاص بالولاية:**

سعت المديرية لوضع برنامج خاص مصحوب بخريطة الولاية عليه كل المستثمرات الفلاحية يهدف لإنجاز المسالك الفلاحية وفك العزلة وذلك لتسهيل على الفلاح من أجل تسويق منتوجه والمساهمة بطريقة أو بأخرى في تحقيق الأمن الغذائي.

**تجهيزات المستثمرات الفلاحية بمصدات الرياح والفيضانات:**

تحول مديرية الفلاحة وتجهيز المستثمرات بمصدات الرياح وذلك بغرس الأشجار

**بناء وتجهيز مقرات الأقسام الفرعية الفلاحية للولاية:**

سعت المديرية لبناء أقسام فرعية خاصة بها عبر كل الدوائر والبلديات الفلاحية وذلك يتضمن تجهيزها أيضا لتقريب الإدارة من الفلاح، والوقوف على المشاريع الفلاحية وسيرها وفي نهاية 2023 متوقع حصول كل دائرة على مديرية فرعية خاصة بالفلاحة.[2]

نستخلص من هذا المطلب أن أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الولاية تبشر بالخير حيث تسعى المديرية بواسطة مجموعة برامجها الوصول الى انتاج أكثر من 50000 طن من القمح في نهاية 2023 والوصول الى 9563 طن من الخضروات في 2023 وكذلك المحافظة على النسبة العالية جدا من انتاج التمور، لكن هذا لا يمنع من القول إن هذا يبقى توقع المديرية لا أكثر.

[1] السيد رايس يوسف, المرجع نفسه.
[2] السيد رايس يوسف, المرجع نفسه.

في ختام هذا المبحث فان مديرية المصالح الفلاحية قد خطت خطوات عملاقة في سيرها من أجل تحقيق الأمن الغذائي بفضل مجموعة إنجازاتها التي شملت الدعم والوسائل والمنشئات وغيرها.

لكن هذا لا يمنع من الاعتراف أن هناك معيقات كثيرة تعرقل سير العملية الفلاحية من أجل الوصول الى أمن غذائي شامل وان كانت أبرزها هي من ناحية الموارد المتاحة.

أما من جانب الأفاق المستقبلية لسياسات الزراعة والأمن الغذائي في الولاية فلا خوف على الوادي في هذا الجانب حيث أن الولاية تحتل الصدرة في الإنتاج الفلاحي وتسعة لتكون أحسن في المستقبل بفضل مجموعة البرامج الموضوعية من طرف المديرية.

**خلاصة الفصل**

لقد درسنا نظرية تخص مديرية الفلاحة فعرفنا نشأتها وهيكلها التنظيمي وطريقة عملها ثم انتقلنا الى الجزاء التطبيقي ففي ثاني المبحث تطرقنا لتطبيق المديرية لسياسة الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي حيث درسنا مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر وكيفية ساهمت مديرية الفلاحة في انجاحه على مستوى الولاية وانجازات هذا المخطط بالأرقام وتطرقنا الى الإحصائية من أجل تقييمه، ونفس الشيء مع برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي. درسنا كيفية تطبيقه من طرف الولاية وماذا قدمت المديرية فيه من مشاريع ثم مدى تأثير هذا البرنامج في سير التنمية الفلاحية على مستوى الولاية.

أما في المبحث الأخير حاولت الدراسة الحصول على إنجازات مديرية الفلاحة للولاية من أجل الوصول الى الأمن الغذائي حيث رأينا استصلاح الأراضي وسياسات الدعم واستغلال المياه، كما عرجنا على المعيقات التي واجهة المديرية في عملية التنمية الفلاحية والتي وجدنا أكثرها يتسبب فبها الفلاح من خلال الاهمال وغيرها.

أما عن أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الوادي فلقد أكدوا لنا بمجموعة الدراسات الاستشرافية أنه لا خوف على الوادي من حيث المستقبل الزراعي أو من حيث الأمن الغذائي.

# الخاتمة

تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من السياسات الزراعية الرشيدة لابد من الأخذ بها وتطبيقها، حيث تعتبر السياسات الزراعية فاعل من الفواعل المساهمة في تجسيد الأمن الغذائي على المستوى الوطني، فهي تعتبر بمثابة الداعم الأساسي والمشجع للتنمية الفلاحية بمختلف مجالاتها ومتطلباتها، وهذا من خلال جملة البرامج التي تقدمها وتكون ذات طابع تنموي.

الجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة الى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة وذلك من خلال حزمة واسعة من المخططات، البرامج والسياسات التي يأتي في مقدمتها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي عززته بسياسة التجديد الفلاحي والريفي الطموح... اذ لا يمكن بأي حال من الأحوال انكار أن القطاع الزراعي الجزائري عرف تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الفارطة الأخرى بمعدل نمو متسارع أدهش المتتبعين في الساحة، ورغم كل تلك الإنجازات الا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة على صنعي القرار ومتخذي السياسة مواجهتها ومناقشة الطرائق والسبل الكفيلة بالتغلب عليها، اما على الصعيد الداخلي واما بالتكامل مع باقي الدول العربية المهتمة بالشأن الغذائي العربي المشترك.

أي تقدم لابد من وجود إمكانيات، والجزائر تسخر بالموارد الطبيعية البشرية، المادية والمالية التي تؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة بحيث تحوي على 238 مليون هكتار وهي المساحة التي تصلح لزراعة في الجزائر نجد 40 مليون هكتار يمكن لها أن تأتي مردود زراعي، والمساحة الزراعية المستغلة لا تمثل سوى 5.7 مليون هكتار بحيث اذا وزعنا هذه على عدد السكان نجد أن لكل فرد 0.24 هكتار وفي أفاق 2024 لن تتجاوز 0.17 % بالإضافة أن عدد سكان الجزائر يتوقع أن يصل 51 مليون في 2024 وهذا ما يصعب من الوصول الى الأمن الغذائي.

وتعد ولاية الوادي من أهم الولاية التي راهنت عليها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبحت ولاية الوادي قبلة لكثير من الجزائريين من أجل الاستثمار الفلاحي.

استفادة ولاية الوادي كثيرا من مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر حيث اعتبرها المختصون، أنها وبفضل هذا المخطط حققت نجاح كبير في جانب التنمية الفلاحية بالأرقام فان ولاية الوادي تساهم ب 42% من الخضروات في الجزائر.

كما استفادت الولاية كثيرا جدا من مخطط التجديد الاقتصاد الفلاحي الذي من المتوقع أن يصل من خلاله في أفاق سنة 2024 الى ما يقارب 53% من انتاج الخضروات في الجزائر... هذا ما يجعلها قطب هام جدا في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

لكن هذا لا يمنع من وجود عدة عراقيل تحول دون وصول ولاية الوادي الى استغلال كل طاقتها ومواردها لذلك على المسؤولين على القطاع الزراعي في البلاد أن يتدخلوا لكي تكون ولاية الوادي بكل طاقتها ومواردها مساهمة وبشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر.

من خلال دراسة السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تم التوصل الى النتائج التالية:

عدم وجود توافق في تعريف الأمن الغذائي.

- عدم وجود إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى الى فشلها.

- فشل السياسات المتبعة في الجزائر من تحقيق أهدافها المسطرة.

- يملك القطاع الزراعي في الجزائر عدة إمكانيات تسمح بتلبية احتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الاستراتيجية.

- بالرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ الا أنها لم تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وهذا من خلال ضعف الواردات الجزائري في هذه المنطقة.

- على الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية الا أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ظل ضعيفا.

- أن تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تسمح بزيادة الصادرات الزراعية الى الأسواق الأوروبية بسبب القيود الكمية والنوعية والصحية، وبذلك ليس بديلا لمسار متعدد الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

- أن القطاع الزراعي بإمكانه المساهمة في تخفيف حدة البطالة في الجزائر إذا أعطى له اهتمام أكبر من طرف المسؤولين كونه يتميز بكثافة اليد العاملة.

- عدم تحقيق الاكتفاء الغذائي التي كانت تسعى الدولة من تحقيقه بالرغم من ضخامة نسبة الدعم المقدم للمزارعين.

- أن الواردات الجزائرية زادت بشكل أكبر من زيادة صادراتها وبالتالي ما يزيد من زيادة اعتمادها على الواردات الغذائية.

- عدم القدرة على تنويع الصادرات الزراعية تجاه فجوة الغذاء الى الاتساع سنة بعد أخرى نتيجة ارتفاع معدل استهلاك الغذاء عن معدل زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي فان تحقيق الأمن الغذائي الجزائري تم عن طريق زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج أكثر من التركيز على الإنتاج المحلي.

ان تطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وولاية الوادي يتطلب الاستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي، الذي يقوم على توفير بيئة محفزة، ونظام ضبط للموارد الواسعة الاستهلاك، وحتى تكون سياسة رشيدة فعالة لتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر نقترح جملة من التوصيات:

- تشجيع إقامة الصناعات الفلاحية الغذائية التي تستخدم المنتجات الفلاحية كمادة أولية لأن ذلك سياسة المزارعين على مضاعفة إنتاجهم ويعطى دفعة قوية لتطوير النشاط الزراعي.

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هيكله وذلك عبر التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية.

- منع الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية ويستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدي ومراعاة خصوصياتها خاصة الوادي وبسكرة.

- تشجيع ومرافقة وتثمين القدرات الفلاحية عن طريق تحديث العقار الفلاحي، إضافة الى ضمان تطبيق نظام يسمح بخلق مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي، ووضع محيطات كبيرة مخصصة للزراعات الاستراتيجية، في مقدمتها: الذرة، البطاطا، الحبوب، وتربية المواشي، خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

- في ولاية الوادي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الغرباء والانتهازيين الذين يستغلون فرص الاستثمار الفلاحي للاستيلاء على العقار وذلك من خلال سحب قرارات الاستفادة والانتفاع من الأراضي الفلاحية.

- مقاومة عملية التواكل والاعتماد على الذات واستغلال الإمكانيات الإنتاجية الهائلة للأراضي الخصبة وتحسين المنتجين بأهمية مزيد تثمين ثرواتهم إضافة الى تغيير نطرة فلاحي الزراعات الكبرى بالمنطقة الغربية حول البحث العلمي واحكام استغلال نتائجه لتطوير مردودية هذا القطاع.

- حث رجال الأعمال والفلاحين على تبنى عقلية استثمارية بالمناطق الخصبة التي ظلت مهمشة رغم ثرائها الطبيعي.

# قائمة المصادر المراجع

# قائمة المراجع

**الوثائق**

1- عزت ملوك قناوي، **الأبعاد السياسية للأمن الغذائي**، ورقة قدمت الى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الجيزة، مصر، من 25-26 سبتمبر, 2002.

**المعاجم والقواميس**

1- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط 4, مكتبة الشروق الدولية، البلد, 2004.

**الكتب**

1- أ. عبد الرزاق بوعزيز, أ. بعليش, **قراءة في المسألة العقارية للقطاع الزراعي في الجزائر**

أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية, مصر، 2009.

2-بوعبيا نبيل، **السياسات الفلاحية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

3-جبران مسعود، **معجم الرائد**، ط7، دار العالم للملايين، البلد, 1992.

4-روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن الغذائي، تر: يونس شاهين**، الدار القومية، مصر، 1970.

5- سالم توفيق النجفي، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي**، الموصل, مطابع جامعة الموصل، 1965.

6-سالم توفيق النجفي، **عبد الرزاق الحميد الشريف، السياسة الاقتصادية الزراعية الموصل**، مديرية الكتب للطباعة والنشر, 1990.

7- سامي السيد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة، القاهرة, 2005.

8- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكويت، الأهرام للتوزيع، 1994.

9- سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف ترجمة حسن قيسي**، ط2، دار ابن خلدون، بيروت،1998.

10- السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

11- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، الأردن، دار الفارس لنشر والتوزيع، 2010.

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية, 2000.

13- على جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

14- مايكل دي بينيتكس، **نظام متابعة السياسات الزراعية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا, 2008.

15- مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية**, الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية,1993.

16- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، 230, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1998.

17- محمد سيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت, 1998.

18- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات**, الجزائر, كلية العلوم السياسية, 2007.

19- المركز الوطني للسياسات الزراعية، **واقع الغذاء والزراعة في سورية**، وزارة الإصلاح الزراعي، سوريا, 2007.

**المذكرات**

1- بن عمر الأخضر, **أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير, 2007 2006.

2- حوثين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

3- رقية خلف, حمد الجبوي، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحة دكتوراه، 103 بيروت، مركز دراسات الوحدة, 2012.

4- زبيري رابح، **الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر واثارها على تطويره**, أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر, 1996.

5- فوزية غربي, **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**, أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير, قسنطينة, 2010-2011.

6- لرقام شريفي جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير, 2006-2007.

7- منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتورة، 32 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000,

**المجلات**

1- إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة الدول العربية، العدد الأول، 2009.

2- باسم جميل خلف الدليمي، **مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات العولمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30، مصر, 2002.

3- جزايرس، **مجلس الامة يصادق علو نص قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة**, 2011/04/15.

4- زبيري رابح, **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**, مجلة العلوم الانسانية, الجزائر, 2004.

5- المحور، **جهود وزارة الفلاحة لتطوير القطاع**, 2012/10/10.

6- المساء، **مجلس الوزراء يدرس ملف الصحة ومشروع قانون التوجيه الفلاحي**, 2011/03/10.

7- نصري حداد، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد2، 2008.

**المقابلات:**

1- مقابلة مع: مقيرحي أحمد، رئيس مصلحة الاحصاء، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 17 أفريل 2023.

2- مقابلة مع: حميدة المكي, رئيس مصلحة الادارة والوسائل، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 03 ماي 2023.

3- مقابلة مع: نصيب عبد الرحمان، تقني سامي فلاحي ورئيس خلية الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 18 أفريل 2023.

4- مقابلة مع: كريط العربي، نائب مدير مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في لجنة دراسة الملفات على مستوى الولاية، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 25 أفريل 2023.

5- مقابلة مع: السيد طارق مشري، رئيس مصلحة الدعم على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 05 أفريل 2023.

6- مقابلة مع: السيد فالح محمد الصالح، رئيس مصلحة اصلاح الاراضي وترقية الاستثمار، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 25 أفريل 2023.

7- مقابلة مع: السيد حميداني يوسف، مكلف بإعداد التقرير ورئيس مكتب العقار، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 04 ماي 2016.

**المقالات والتقارير**

1- بركان يوسف، وسيلة بوقنشش، **الأمن المائي في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول حكومة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 28/27 ماي 2013.

2- د. سليمان ناصر، **تسيير العقار الفلاحي في الجزائر (الأزمة والحلول)**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي التاسع بعنوان تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجزائر, 2011.

3- ستتر لاوز، **المراحل التي مر بها العقار في الجزائر واقعه ومستقبله**, 05-05-2012.

4- عبد الرزاق بوعزيز، **قراءة في المسألة العقارية للعقار الزراعي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والاسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الاقتصادية للطلاب الجزائريين، الجزائر, 2011.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية السداسي الثاني من سنة 2004**، الجزائر, 2005.

6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما, 2010.

**القوانين والمراسيم**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الاراضي عن طريق منح الامتياز**، الجزائر, 1984.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79 الصادرة في 9 ديسمبر 2010.

**المواقع الالكترونية:**

1- نان عبد الكريم الدليمي, **الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها**, متحل عليها يوم 12-12-2022, الساعة 12:00
http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.ospr?fid=11&licd3481

**مراجع باللغة الفرنسية**

Buzon, Burry, Poople state and Fear, **An Agend for International Security studio in the post cold war eno** , lymer publishers, 1999.